



عبد المومن شباري  
فقيه النهج الديمقراطي



ضيف العدد : **عبد الغني ايوب**



برنامج المخطط الأخضر أو المغرب  
الأخضر كما يقولون، استفاد منه الفلاحون  
الكبار واصحاب الضيعات الكيلومترية  
الموجهة للتصدير



## السياسة الفلاحية للمخزن وغياب العدالة الاجالية والاجتماعية

### كلمة العدد

#### عندما توظف حركات الاسلام السياسي لإجهاض الثورة

مهمة المواجهة والقمع. ضمن الخطة الحالية يتم تحويل ليبيا الى ساحة الحشد العسكري للإخوان المسلمين بقيادة تركيا وتمويل قطر وتسويغ محلي لبيبي عبر السراج وترحيب تونسي؛ ومن جهة اخرى حضور سعودي اماراتي بتسويغ لبيبي حفتر وترحيب مصري. الأمر الذي سيحول الساحة الليبية إلى منصة انطلاق من اجل الانتشار غربا لتهديد انتفاضة الشعب الجزائري ونضالات الشعب المغربي، وجنوبا عبر التمدد الارهابي في الصحراء الكبرى ومنها توطين الفزاعة الجديدة ضد الشعوب المناضلة.

اما في منطقة الشرق الاوسط فالسعودية بتحالف مع الولايات المتحدة ستتولى امر انتفاضات مندلعة للشعبين اللبناني والعراقي وهي انتفاضات ضد الطائفية والاستبداد والتبعية تقودها قوى علمانية وتقدمية.

الموجة الثانية للسيروورة الثورية بمنطقتنا تضع وجها لوجه الشعوب المنتفضة وقواها التقدمية وبشكل صريح مع قوى الاسلام السياسي التابعة والمتحالفة مع الامبريالية ومشروعها بالمنطقة. السيروورة الثورية وصلت من النضج الذي يلزم جميع من يريد ان ينخرط الى جانب الشعوب ان يختار الجبهة التي سيقف فيها. الموجة الحالية تكشف حقيقة كل المشاريع السياسية والاجتماعية وكونها مشاريع متناحرة حد العدا. وهذا ما تكشفه محاولات اجهاض الثورة السودانية وعزل الشعب عن القوى الثورية الحقيقية ومنع استكمال مهمة تفكيك النظام الديكتاتوري وتصفيته.

كان المطلوب لإنجاح هذه السيادة والهيمنة ان ينجح كل طرف في لجم الثورة وكبح الانتفاضة ومنع تجذرها حتى لا تطالب الشعوب بالتححرر من الامبريالية والوجود الصهيوني وطبعا الاطاحة الكاملة بالأنظمة الرجعية. تطلب تحقيق هذا الهدف اغراق المنطقة في حمام من الدم لإخافة الشعوب وجعلها تتراجع وتسلم ارادتها لهذه القوى العميلة الجديدة.

لكن الشعوب الثائرة كان لها رأي آخر واردة وعزيمة استكمال مهام ثورتها مهما كان الثمن. لقد حصل تراجع نسبي يمكن اعتباره تراجعا تكتيكيا لم يستغرق وقتا طويلا، لتنفجر الموجة الثانية من السيروورة بخصائص جديدة يمكن اجمالها في:

- تطور كبير في وعي الشعوب المنتفضة حيث لم يعد الأمر ينحصر في التعبير عن ارادة الشعب في اسقاط الأنظمة، لكن تجاوز ذلك إلى ما الذي تريده وكيف سيتم اسقاط هذه الأنظمة. وتعتبر الثورة السودانية اول تجربة تشق هذا الطريق الجديد ولو بصعوبات كبيرة للغاية.

- توسع الرقعة المنتفضة لتشمل بلدانا جديدة وبذلك تظهر الموجة الجديدة انها عميقة وواسعة جدا مما يهدد المشاريع الامبريالية- الصهيونية بهذه الرقعة من العالم.

هذه هي الاسباب التي تفسر ردة الفعل الحالية. من جديد تتولى الحركة الاسلامية بشقيها : حركة الاخوان المسلمين ومشتقاتها والوهابية ومشتقاتها،

منذ نهاية سنة 2018 انطلقت الموجة الثانية من السيروورة الثورية في منطقتنا، ولهذه الموجة خصائص تميزها عن الموجة الأولى؛ فإذا استطاعت الشعوب أن تنتفض من أجل التعبير عن غضبها ضد الاستبداد والحكرة وأن توجه حراكها تحت شعار "الشعب يريد" الذي نتج عنه اسقاط رؤوس الأنظمة الفاسدة؛ فإن تلك الموجة تعرضت لردة فعل قمعية قوية شاركت فيها فلول الأنظمة المستبدة المستهدفة، متحالفة مع الامبريالية والأنظمة الجهوية وقوى انبثقت بها مهمة اللجم والالتفاف والكبح. واستطاعت حركات الاسلام السياسي ان تتولى قيادة الانتفاضات وان تبرم صفقات التسوية مع أطراف من الأنظمة المستبدة - الجيش واجهزة الدولة الرئيسية ومع الامبريالية وحلفائها الجهويين، كما أن طبيعة حركة الاسلام السياسي باعتبارها قوى قابلة لاقتسام السلطة مع الأنظمة المستبدة ولا تشكل اية قطيعة جذرية معها هي التي سهلت عقد هذه الصفقات. إن تلك الموجة الاولى من السيروورة الثورية بمنطقتنا شكلت فرصة للإسلام السياسي لينصب نفسه او يقدم مشروعه كمشروع لقيادة المنطقة ولكن في ذات الوقت ظهر على السطح طموح الهيمنة والقيادة الذي تحولت بموجبه التناقضات الداخلية وسط هذه الحركة من تناقضات ثانوية الى تناقض رئيسي بين حركة الاخوان المسلمين وحركة الوهابية، حيث يسعى كلا الطرفين الى الهيمنة وقيادة المنطقة في إطار الوكالة عن المشروع الامريكي الصهيوني.

2

اللجنة الوطنية للنهج  
الديمقراطي تدين التدخل  
الإمبريالي في شؤون الشعوب

6

التطورات السياسية بالمغرب  
أو النظام المخزني بين الأمس  
واليوم

13

العاملات الزراعيات من حلم  
الترقي الاجتماعي إلى كابوس  
الضياع والتنكر المجتمعي  
والاستغلال الطبقي

14

الوضع الطبقي للمثقف وعلاقته  
بالسلطة

# اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تدين التدخل الإمبريالي في شؤون الشعوب

الديمقراطي وفضحه للمفسدين.  
- تندد بالاعتقالات والمتابعات القضائية والتضييق الذي يطال صحفيين ومدونين وفنانين وتناشد القوى الديمقراطية والحياة النضال من أجل احترام حرية الرأي والتعبير.  
- تهيب بكل القوى الديمقراطية والحياة مضاعفة النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف، ومعتقلو الرأي وضد الغلاء وطرد العمال ومن أجل المطالبة العمالية والحق في تأسيس المكاتب النقابية ومن أجل تلبية مطالب حراك الريف وجراة وتنسيقيات آكال وغيرها من الحركات المدافعة على أراضي الجموع وتنسيقيات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وغيرها من النضالات العمالية والجماعية.  
- تعتبر أن النموذج التنموي المخزني لن يكون سوى تجسيدا للسياسة الليبرالية المتوحشة والقبضة البوليسية وديمقراطية الواجهة وتؤكد أن لا تنمية في ظل نظام الفساد والاستبداد والتبعية والريخ والاحتكار.  
- تثنى تشكيل الجبهة الاجتماعية وتدعو الى تطويرها وتوسيعها وتقعيدها على المستوى المحلي.  
- تنوه بجميع المبادرات السياسية التي تهدف الى بناء جبهة سياسية ميدانية واسعة للنضال من اجل اسقاط المخزن باعتباره العائق الرئيسي امام تقدم شعبنا وبناء النظام الديمقراطي الحقيقي.

الديمقراطي والعديد من التنظيمات (الحرمان من وصولات ايداع تأسيس الفروع ومن القاعات العمومية والإعلام العمومي وقطع أرزاق عدد من أعضائها وعضواتها من خلال الترسيب في



مباريات ولوج الوظيفة العمومية ووضع العمال في لوائح سوداء...) وتدعو القوى الديمقراطية والحياة إلى تكثيف النضال لرفع هذا الحصار الجائر واحترام الحق في التنظيم.  
- تدين بشدة المحاكمات الصورية والاحكام الانتقامية ضد رفيقنا اسماعيل امرار في محاولة لثنيه على القيام بواجبه النضالي ضمن الجامعة الوطنية للتعليم التوجه

- تحيي نضال الشعب السوداني من أجل اجتثاث أسس الدكتاتورية العسكرية.  
- تعبر عن مساندتها لنضالات شعوب إفريقيا ضد الامبريالية الغربية ومن أجل

عقدت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي في 5 يناير 2020 تحت شعار: "بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجبهة الواسعة للتخلص من المخزن والرأسمالية المتوحشة"، وبعد تدارسها للأوضاع دوليا واقليميا ووطنيا، أصدرت البيان التالي:

## أولا على المستوى الدولي والاقليمي:

- تندد بالتدخل الامبريالي الغربي، بقيادة أمريكا، في شؤون الشعوب وتتضامن مع نضالاتها من أجل تقرير مصيرها بكل حرية؛  
تدين بشدة المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وسياسة التوسع والاستيطان وخيانة وتطبيع الانظمة الرجعية العربية مع الكيان الصهيوني وتدعو الى تكثيف كل أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطيني.  
- تدين الاغتيال الارهابي الجبان الذي اقترفته الامبريالية الامريكية ضد الجنرال قاسم السليمانى قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني ومهدي المهندس نائب قائد الحشد الشعبي بالعراق ومرافقيهما، والذي يأتي في سياق سعيها لفرض هيمنتها على المنطقة ودعم الكيان الصهيوني ومحمياتها الخليجية، وتدعو كل القوى الحية إلى المزيد من النضال من أجل طرد القواعد العسكرية الامريكية من المنطقة.  
- تعبر عن دعمها للحركات الشعبية في الجزائر ولبنان والعراق ضد الفساد والاستبداد ومن أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية.

الديمقراطية والسيادة الوطنية.

## على المستوى الوطني:

- تؤكد على ضرورة تكثيف العمل ورفع الأداء استعدادا للإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مؤتمرا الخامس وتنوه بالمجهودات المبذولة للتحضير لهذا المؤتمر.  
- تدين الحصار المضروب على النهج

# القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدين قمع الأصوات المعارضة

أيام الراحة الاسبوعية وتجدد تضامنها مع الاف العاملات ضحايا الاغلاقات الغير القانونية والطرد التعسفي؛ عاملات انتير ترونك، سليتيكس.... (بالدار البيضاء)، وعاملات الزراعيات باشتوكا ايت باها....  
• تسجل باستنكار شديد غياب تقديم الدولة للمساعدات الغذائية والطبية ووسائل التدفئة لسكان المناطق الجبلية الذين يعانون من قساوة الظروف المناخية ومحاصرة الثلوج.  
• تدعو الى المشاركة في إنزال البرنامج النضالي للجبهة الاجتماعية الديمقراطية وان تكون قضية المساواة بين الجنسين ضمن اولوياتها.  
وفي الاخير، تحيي عاليا نضالات النساء المقاومات الصامدات امام غطرسة الأنظمة الامبريالية وأذناها من أنظمة استبدادية ورجعية وتعبعن إدانتها لجريمة القتل التي راحت ضحيتها الإحامية والناشطة الحقوقية العراقية " سجي محمد عبد الكريم الراوي " مباشرة بعد خروجها من سفارة بلدها بتركيا.

الرسوم المرتفعة على الاسواق ولفك العزلة المفروضة على السكان.  
إن السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي إذ، تعتبر لجوء الدولة المخزنية الى اسلوب القمع الهجمي محاولة للتغطية عن عجزها على تلبية المطالب وعملها على شل مقاومة الجماهير الشعبية وقواها المناهضة للمخططات النيوليبرالية التي تستهدف خصوصية الخدمات العمومية وتفكيك قوانين الشغل عبر العمل بالعقدة، تعلن تضامنها مع العاملات والعمال بالقطاع الفلاحي الذين دخلوا في اعتصامات من أجل انتزاع حقوقهم وفرض احترام قانون الشغل على علة منها عاملات وعمال شركة " روزا فلور" المطالبين بتسوية مستحقاتهم المادية والتضامن مع عمال وعاملات النقل الحضري "حافلات الكرامة" بالقيظرة.  
• تعلن عن تضامنها المطلق مع عاملات وعمال الحراسة والنظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية والذين يعانون من تهرب الشركة المشغلة من تطبيق قانون الشغل بعدم احترام الحد الأدنى للأجور والحرمان من

والحقوقيين، الصحفيين والمدونين ومتابعتهم بتهم جاهزة ومضربة، وما اعتقال المناضلات "محفوطة لفيقه" بالعيون و" رشيدة القدوري زوجة المعتقل السياسي "محمد المجاوي" بطنجة ومتابعة " مريم القرابطي " بمراكش و"نور حيطان بواد زم، إلا مثلا عن أساليب التهريب والتخويف والتشهير التي يمارسها النظام المخزني في حق المعتقلين والمعتقلات وذويهم؛  
• وبالمقابل تواترت الاحتجاجات الشعبية حول الحق في الصحة، التعليم، والماء والارض. هكذا نجد نساء جماعة " تاكات" باقليم الصويرة يخرجن في مسيرة احتجاجية نحو مندوبية الصحة تنديدا بما آلت اليه الأوضاع الصحية بالمنطقة، قوبلت بالعنف والقمع. كما نظمت نساء حي " ايت اوخليف" قيادة تونضبت مسيرة من أجل الولوج للحق في الماء الصالح للشرب والكهرباء؛ أما ساكنة " تبليمي " التابعة ترابيا لقيادة " امسمرير" فقد قطعت نساؤها أكثر من 50 كيلو مشيا على الاقدام نحو عمالة تنغير احتجاجا على

اجتمعت السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي في دورتها العادية يوم 4 يناير 2020. وبعد تدارسها لتطورات الأوضاع العامة وتبعتها لمختلف أوجه نشاط القطاع النسائي، قررت إصدار البيان التالي:  
إن الحديث عن نموذج تنموي جديد وتشكيل لجنة استشارية لصياغته، لهو من باب ذر الرماد في العيون والخداع وترويج الوهم، ذلك أن أي نموذج تنموي حقيقي يجب ان يستحضر أسس ومرتكزات المشروع المجتمعي المنشود الذي لن يتحقق إلا بالقطع مع السياسيات المنتجة للتمييز وبتفعيل مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات وهو ما يتطلب تحرير الإنسان من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والاستيلاء.  
كما أن الواقع بمؤشرات يبين فشل هذا المشروع وذلك من خلال:  
• احتلال المغرب آخر سلم الترتيب الدولي في مؤشر التنمية البشرية برتبة 121.  
• رفع النظام المغربي من وتيرة القمع والاعتقال لمجموعة من المناضلين النقابيين

# لا بديل عن المقاومة الشعبية

## الطرد لأسباب نقابية من شركة براسري

النقابي حموش رشيد بمجرد علم ادارة شركة مشروبات المغرب - براسري سابقا- بعضويته في هذا المكتب النقابي الجديد بالشركة بقرار الطرد من العمل باللغة الفرنسية مما يوضح المحاربة بالجزم المشهود للعمل النقابي كما هو معهود في هذه الشركة

استمرار انتهاك الحق النقابي بكافة الاشكال والوسائل وبذرائع مختلفة من طرف الباطرونا الشئ الذي جعل العمل النقابي في خانة المنوعات وان لم يعلن ذلك بشكل رسمي وهو مالا يراه عمال شركة مشروبات المغرب -براسري سابقا- اذ بمجرد



منذ تاسيس اول مكتب نقابي في 2005 وعدم الاهتمام بالقوانين السارية ومنها لغة المراسلة والتخاطب بين المواطنين... وعليه فان المراسلة التي توصل بها النقابي حموش رشيد -والتي تهم رفيقه البلاز احمد ايضا والذي توصل بنفس اللغة بقرار فصله -وكانها غير موجودة وعلى الادارة التراجع عن قرارها بفصلها الغير قانوني.

مارموا مكتبهم النقابي باشراف الاتحاد المحلي للمركزية النقابية المنضوين تحتها الكدش تم طرد نائب الكاتب العام حموش رشيد وامين المال احمد البلاز وهو ما جعل الاتحاد المحلي للمركزية النقابية يحتج بشدة على هذا القرار الغير القانوني ويطالب الادارة بالتراجع الفوري عنه. ومن ذلك ايضا استهثار الشركة باللغة الرسمية للبلاد اذ توصل عضو المكتب

## استمرار حوادث الشغل لدى عمال البناء

الدار البيضاء

في مستشفى ابن رشد متملصا من كل التزاماته تاركا زوجته واسرته في معاناة لاتنتهي... وتحاول الاسرة جاهدة ان توصل صوت معاناتها ومعاناة معيها الى الجهات ذات الاختصاص في ظل قوانين تلزم المشغل باحترام القوانين المنظمة ولو في حدها الادنى الذي من بينه التامين وما جاءت به مدونة الشغل على علاقاتها والتي تحاول الباطرونة التملص من تطبيق بنودها.

تستمر ماسي الطبقة العاملة وخاصة العاملين في مجال البناء منها والتي نشرنا اكثر من مرة عن حالات وفاة واصابات خطيرة وسطهم واحيانا وفيات نتيجة ذلك ودون ان تتحرك الجهات ذات الصلة في الموضوع من عمالة ومفتشية الشغل ووزارة... السيد عبد الواحد الصبيحي عامل بناء يسكن بالهراوين اصيب بالشلل اثر سقوطه منذ سنتين من الطابق الثالث حيث رمى به المشغل

## فرع النهج الديمقراطي

### يدين استهداف المناضل اسماعيل امرار

خريكة

موقعو التقرير!!! زيادة على أن الضابطة القضائية لم تستمع لمدير الأكاديمية، وكذلك الأمر بالنسبة للمحكمة؛ والشهود المطعون في صفتهم جاءت شهادتهم متضاربة، ولم تأت أية واحدة منها على ذكر القذف أو تحديد عباراته، كما هو الشأن بالنسبة للتقرير.

3 اعتبارها أن مكان «الأحداث» مركزا للامتحان يدين مدير الأكاديمية أولا وأخيرا، لأنه لا حق له في إدخال أيا كان له من خارج المكلفين بمهام به، فما بالك بعقد اجتماع به مع النقابات، بالإضافة إلى أن المركز يكون محروسا من طرف الأمن إذ يتعذر اقتحامه، والحقيقة أن المراد من وراء ذلك إلباس رفيقنا تهمة واهية ومهزوزة.

في اجتماعها بتاريخ 2 يناير 2020، تدارست الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بخريكة الحكم الجائر الصادر في حق اسماعيل امرار الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم ج وت / التوجه الديمقراطي بجهة بني ملال خنيفرة المتمثل في شهرين موقوف التنفيذ و500 درهم غرامة، بناء على تقرير كيدي مرسل إلى لنيابة العامة ببني ملال من طرف مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة وموقع من طرف أربعة رؤساء مصالح ومفتش في التخطيط؛ كما تناولت أيضا مثول رفيقنا مجددا أمام الوكيل ببني ملال إثر شكاية كيدية من طرف نفس الشخص، وما لقيه من تعامل ينم عن انحياز



4 مطالبتها النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية ببني ملال التزام الحياد في الصراع الدائر بين الجامعة ومدير الأكاديمية، ومحاولة مصادرة حقه في الصمت حتى حضور محاميه، ومطالبته بكفالة مالية قدرها 5000 درهم. هكذا، وبناء على ما سبق، فقد قررت التعبير عما يلي:

1 إدانتها القوية للحكم الجائر الصادر في حق رفيقنا "اسماعيل امرار" لأنه يتماشى مع رغبة مدير الأكاديمية في إخراس صوت الجامعة بالجهة الذي يتصدى لجبروته، ويفضح الفساد المستشري بالأكاديمية، ويدافع عن الشغيلة التعليمية ويتصدى للاستغلال الفاحش الذي يتعرض له عاملات وعمال الحراسة والنظافة والبستنة العاملين بمختلف مؤسسات التعليم بالجهة.

2 اعتبارها المحاكمة غير عادلة بكل المقاييس، لأنها تضرب في العمق مبدأ "المساواة بين المواطنين"، ذلك أن المتابعة تمت بناء على تقرير وليس على أساس شكاية، والشهود هم

سافر للطرف المشتكي من خلال العمل على شخصنة الصراع الدائر بين الجامعة ومدير الأكاديمية، ومحاولة مصادرة حقه في الصمت حتى حضور محاميه، ومطالبته بكفالة مالية قدرها 5000 درهم. هكذا، وبناء على ما سبق، فقد قررت التعبير عما يلي:

5 اعتبارها أن استهداف الرفيق "اسماعيل امرار" بسبب نضالاته ونشاطه النقابي هو استهداف لنا جميعا.

الغزبي والعار للفساد والاستبداد

والنصر للمناضلين الأحرار

امزورن

## اضراب المعتقلين عن الطعام بمثابة إدانة صريحة لصمتنا الجماعي

فرع الجمعية لحقوق الإنسان بامزورن

الأعداء قبل الأصدقاء...وبدال البث في صلب مطالبه العادلة والمشروعة ، يقول الأستاذ ، راحت السلطات الأمنية تبحث ذرائع إخراس هذا الصوت الاحتجاجي المتحضر الذي امتدت شرارته داخليا وخارجيا .ولم تقف السلطات الأمنية عند هذا الحد بل راحت توسع المتابعات في كل الاتجاهات لتشمل أفرادا من ناشطي أوروبا ..قبل أن يعرج بدوره على المهمة المستعجلة المنصبة أساسا على إطلاق سراح المعتقلين والعمل على إحلال المعالجة العقلنة المبنية على الحوار البناء والمجدي لهذا الملف بدل المقاربة الأمنية والقبضة الحديدية التي سوف لن تزيد الوضع إلا احتقاناً وتبيديدا لتبشير أملنا وحلمنا الجماعي بمغرب آت ..مغرب الحرية والكرامة والديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع ..

على ضوء بدائل اقتصادية واجتماعية وثقافية حقيقية تستجيب لمطالب حراك الريف ولتطلعات ساكنة المنطقة...هو وحده المدخل المفترض للحديث عن وضع مغاير قد يتيح فرص استثمار المكتسبات التي تحققت في مجال الدفاع عن قيم ومبادئ حقوق الإنسان.وما دون ذلك سيظل هذا الملف يوقض ، على الدوام ، مضاجع أعداء التغيير ومناوئي بناء مغرب حر ديمقراطي يسع لجميع أبنائه وبناته.

فيما استعرض الأستاذ امعيزة مختلف الأطوار التي ميزت محاكمات معتقلي حراك الريف والتي يجمع الكل على انها تفتقر لأبسط شروط المحاكمة العادلة لما شابتها من خروقات مسطرية وقانونية غير مبررة في نظر المتابعين والمطلعين على محاضر التحقيق التي تعج بمفارقات غالبا ما أدى ثمنها المعتقلون ، كما كشف امعيزة تنامي الاعتداءات والهجوم على

تحت شعار " أطلقوا سراح أبنائنا " نظم فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بامزورن / الحسيمة ندوة حقوقية هامة من تأطير كل من ع العزيز غالي : رئيس المكتب المركزي للجمعية ، والأستاذين : عبد المجيد ازرياح وخالد أمعيزة من هيئة الدفاع عن معتقلي حراك الريف...واللقاء تميز بحضور نوعي مكثف تقدمته جمعية " نافرا " للوفاء والتضامن لعائلات المعتقلين ومختلف الفعاليات الحقوقية والثقافية والسياسية والجمعوية المتعددة المشارب التي حجت إلى هذه القلعة النضالية / إمزورن بما شكلته دوما من منارة الإشعاع والنضال بهذا الجزء من الريف الشامخ والصامد في وجه كل أصناف القهر والفساد والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان.

مداخلة عبد العزيز غالي استعرضت اهم الملفات التي حضيت باولوية الجمعية ضمن انشغالها الدؤوب بدفاعها عن حقوق الإنسان في شموليتها احتراماً وحماية ونهوضا ... ضمنها ملف حراك الريف.. انطلاقاً من وفائها لخطها الحقوقي المستقل الذي لم تنل من سدادته ومصداقيته النضالية كل هذه الترسانة المسخرة لهذا الهجوم الممنهج ، المناهض للمقتضيات القانونية، الذي ظل يترصد بها مستهدفا تاريخها ومجدها وصرحها المتماسك الذي شيدته معية كل الإطارات الديمقراطية وشرقاء هذا الوطن .. مشيراً للدور الهام للقوى الديمقراطية دفاعاً عن كرامة المواطن المغربي وحقه في التعبير والعيش الكريم مشيداً بهذا الصدد بما أنجزته هيئة الدفاع عن معتقلي حراك الريف من مهام نبيلة ومشرفة جعلت منها إحدى الأذرع والسند الأساسي للجمعية في فضح الخروقات وكشف المفارقات التي مست بحقوق المعتقلين ، مذكراً الحضور بالجهود التي ما فتئ يبذلها مناضلو الجمعية بمختلف مواقعهم ومسؤولياتهم في الترافع عن هذا الملف في مختلف المنتديات والملتقيات الوطنية وكذا في المحافل الدولية معية الشركاء والأصدقاء سواء بمنظمة هيومن رايش واتش وغيرها ..دون التغاضي على الجانب الاعلامي مسابرة وتتبعاً لتطورات ومنعطفات هذا الملف الغير القابل لأية مساومة او مزايادة معتبرين إياه ،يقول المتدخل ، ضمن أولويات انشغالنا الراهنة ، بل صارت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تشتت تجاوبها مع بعض المبادرات الرسمية بالزامية وضرورة إدراج ملف حراك الريف ضمن جدول أعمالها سواء تعلق الأمر ب " لجنة صياغة النموذج التنموي " أو غيرها من المبادرات ، وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة لدى الجمعية ، مفادها :أن حل هذا الملف



من مداخلات القاعة : التركيز على ضرورة إيجاد مداخل نضالية مغايرة وقيمة بإنجاز المهام المطروحة على كاهل كل الديمقراطيين والمدافعين على حقوق الإنسان عندنا ، على أرضية برنامج نضالي ذو الأفق المرهلي والاستراتيجي ، يشكل فيه إطلاق سراح معتقلي الحراك وباقي المعتقلين السياسيين أولى أولوياته الراهنة ، ولئن يتم ذلك إلا بتوحيد قوى الشعب وإطاراته الديمقراطية ضمن جبهة موحدة كفيلة بجعل الجهات المعنية تعجل بالبث الواقعي والإقرار بمشروعية مطالب حراك الريف ومادون ذلك ، فسوف لن يكون لذلك الإفراج المفترض أي معنى ، بل سيواصل هؤلاء نضالهم بنفس الوتيرة أو أكثرها حدة ...

حقوق المعتقلين بسجن الناظور والنواحي بشكل متزامن مع قدوم مدير جديد ، مما يشكل خطراً على وضعية المعتقلين وحياتهم ليجدوا أنفسهم مضطرين لابتداع اشكال نضالية واساليب قاسية للمقاومة أقصاها خيار الإضراب عن الطعام كورقة ترهن حياة المعتقل بين حدي الكرامة والشهادة ..وهو الخيار الذي يغدو . حسب المتدخل . بمثابة إدانة صريحة لصمتنا الجماعي إزاء مطالب معتقلينا !

بدوره عمد الأستاذ ازرياح إلى سرد كرونولوجيا هذه المحاكمات الغير العادلة في جزء هام من أطوارها لما عرفته من دوس للوقائع وللحقائق الموضوعية بحكم المبالغة في اعتماد المقاربة الأمنية الصارمة لوضع حد لحراك شعبي استمر قرابة سنة بسلمية وانتظام قل نظيرهما بشهادة

## فرع برشيد على طريق بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

برشيد

\* وشارع محمد الخامس.

\* القيسارية.

كما سيتم تنظيم حملات تحسيسية أخرى لتنفيذ هذا البرنامج النضالي حسب البرنامج التالي :

\* الأحد 12 يناير 2020: حملة تحسيسية بمدينة حد السوالم ، ستشمل السوق الأسبوعي والمنطقة لصناعية .

\* الأربعاء 15 يناير 2020: حملة تحسيسية بمدينة الدروة.



من أجل مجتمع مغربي يتمتع بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وترجمة عملية التواصل جماهيريا ، نظم فرع النهج الديمقراطي ببرشيد، مساء يوم الأربعاء 08 يناير الجاري، حملة تحسيسية بمدينة برشيد، تم من خلالها توزيع منشورات ومواد متعلقة بالإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين بالمغرب. وقد شملت هذه الحملة التحسيسية بعض شوارع المدينة :

\* شارع الحسن الثاني.

## جواب النهج الديمقراطي على دعوة اللجنة الخاصة بما سمي "النموذج التنموي"

توصلت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي بدعوة من لجنتم لحضور جلسة استماع لوجهة نظر حزبنا حول النموذج التنموي. وإذ نشكركم على الدعوة، يؤسفنا أن نعبر لكم عن قرارنا بعدم المشاركة فيها. ذلك أن النقاش حول موضوع استراتيجي من هذا الحجم، لكي تكون له مصداقية من وجهة نظرنا، يجب كشرط أولي أن تسبقه إجراءات أساسية تؤشر على رغبة الدولة في احترام الحريات والحقوق وفتح صفحة جديدة في المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن قضية التنمية شأن مجتمعي كبير، من غير المعقول الانفراد به خاصة وأن طريق التنمية في إطار الرأسمالية التبعية المخزنية وصل إلى الباب المسدود وفشل فشلا مدويا بعد مرور أزيد من 6 عقود على الاستقلال الشكلي؛ ولهذا السبب الجوهرى فان بلورته وصياغته يجب أن تتم من طرف هيئة مستقلة تمثل الإرادة الشعبية يواكبه نقاش عمومي واسع. ولعل أبرز وأهم تلك

الاجراءات التي كنا نتطلع إليها ولازلنا نناضل من أجلها، وينتظرها الشعب المغربي كمدخل هي:

**أولا:** وقف المتابعات في حق العديد من النشطاء وإطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف والصحفيين والمدونين والشباب مغني الرب وكافة معتقلي الرأي.

**ثانيا:** عودة العمال المطرودين لأسباب نقابية إلى عملهم والتخلي عن الممارسات ومشاريع القوانين الهادفة إلى الإجهاز على

الحريات النقابية وعلى حق التنظيم النقابي ومكتسبات الشغيلة في القطاع الخاص وفي الوظيفة العمومية.

**ثالثا:** وضع حد للقمع والحصار على العديد من التنظيمات بمنعها من القاعات العمومية وحرمانها من وصولات الإيداع وغيرها.

**رابعا:** كشف الحقيقة كاملة، حول ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومنها ملف الشهيد المهدي بنبركة، شهيد الحركة الاتحادية الأصيلة، الذي نحى هذه السنة الذكرى الثوية لميلاده، وملف الشهيد

عبد اللطيف زروال، أحد أبرز قادة منظمة "إلى الأمام"، وغيرهم من الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل التحرر الوطني والاجتماعي وتنمية وطنية مستقلة تلبى الحاجيات الأساسية للشعب المغربي.

**خامسا:** فتح الإعلام العمومي والخصوصي في وجه مختلف القوى والتعبيرات المعارضة لكي تعبر عن رأيها في هذا الموضوع الحيوي بكامل الحرية وبشكل مباشر في إطار حوار عمومي يشارك فيه الجميع على قدم المساواة.

## تتمة مقال الصفحة 7

الجدول رقم 2 توزيع الأراضي القابلة للزراعة حسب عدد وحجم الضيعات.

حجم الضيعة (بالهكتار)	عدد الضيعات		المساحة	
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
دون أرض	64000	4,28	0	0
أقل من 1	315300	25,34	170400	1,95
من 1 إلى 3	446700	55,18	904700	12,31
من 3 إلى 5	237700	71,06	1011100	23,89
من 5 إلى 10	247800	87,65	1894700	45,59
من 10 إلى 20	125800	96,06	1880500	67,12
من 20 إلى 50	48000	99,26	1526300	84,6
من 50 إلى 100	7800	99,78	585200	91,3
أكثر من 100	3200	99,99	759400	100
المجموع		100	8732300	100

بلغ عدد الاستغلاليات الفلاحية سنة 1996 حوالي 1,5 مليون وحدة والمساحة القابلة للزراعة 8,8 مليون هكتار وحسب النتائج الأولية للإحصاء العام للفلاحة الذي أجري سنة 2016 والذي لم تنشر نتائجه الكاملة لحد الساعة فإن عدد الضيعات سيكون ارتفع إلى 1,8 مليون هكتار والمساحة القابلة للزراعة زادت كذلك بـ 300 ألف هكتار، وهذا سيؤدي إلى تقليص متوسط المساحة لكل ضيعة من 6,1 هكتار سنة 1996 إلى 5 هكتارات الشيء الذي سيزيد من تآزم اوضاع الفلاحة والفلاحين بصفة عامة.

بالإضافة إلى ذلك فإن توزيع هذه الأراضي يعرف تفاوتاً كبيراً بين الفلاحين حيث يملك 55% منهم 12% فقط من المساحة القابلة للزراعة وتقل ضيعاتهم عن 3 هكتارات. وفي المقابل يملك 4% ثلث المساحة القابلة للزراعة.

**مردودية ضيعة وصغر هذائي مستمر**

يبين الجدول رقم 3 إنتاج ومردودية أهم الزراعات بالمغرب. ونظراً لكون الانتاج والمردود مرتبط بالمتساقطات، اخترنا ثلاث مواسم متوالية الأول -2013- 2014 عرف تساقطات عادية والثاني 2015-2014 كان موسماً جد ممطر حيث حطم انتاج الحبوب رقماً قياسي بالنسبة للمغرب، أما الثالث 2016-2015 فكان جافاً.

# التطورات السياسية بالمغرب أو النظام المخزني بين الأمس واليوم إنعاشا للذاكرة

عزيز عقاوي

والأحكام بمئات القرون على المناضلين جماعات وأفراد، وكان امتحان انتفاضة الريف مقياسا لتغول النظام المخزني واستعداده للتضحية بالثلث أوروبما أكثر رغم أن المطالب كانت اجتماعية صرفة ولا بعد سياسي او ايديولوجي لها. إن محاكمات الريف، ثم جرادة كانت رسالة واضحة، مفادها أن المخزن استعاد "هيئته" وأن المطالب تمنح ولا تنتزع، وأن دولة الرعايا هي السائدة، ودولة المواطنين مؤجلة إلى موعد آخر...

واليوم وبعد تمكن النظام المخزني، من قمع واخماد انتفاضة الريف، هاهو يقلم أظافر المناضلات والمناضلين عبر ربوع الوطن بسبب تدوينات فيسبوكية أو أغاني الراب، أو فضح الفساد أو حتى البكاء العلني بسبب التعرض لحيف أو ظلم أو عملية نصب واحتيال من طرف مسؤولين...

أكد أن الهجوم الذي يشنه النظام المخزني على حرية الرأي والتعبير هو ردة فعل عنيفة على تنامي وتوسع إقبال المواطنين على ممارسة حقهم المشروع في إلقاء الرأي بجرأة ودون خطوط حمراء بخصوص الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي... وهو ما يعتبره النظام مؤشر "خطير" قديفتح المجال أمام انتفاضة أخرى، قد لا يجد هذه المرة (أي النظام) ما يقدمه لإخادها بعد افتضاح مراوغاته السياسية...

إن الأحكام الأخيرة والتي شملت العديد من المواطنين بسبب تعبيرهم عن آرائهم والتي وصلت إلى أربع وثلاث سنوات سنوات شملت حتى تلاميذ المؤسسات التعليمية (أيوب محفوظ تلميذ أولى باكوريا يمكناس) هي مؤثر على فشل النظام المخزني في الاستمرار في الكذب والتمويه واستقطاب الجماهير إلى أطروحاته الفاشلة وهي مؤشر كذلك على استشعاره للخطر القادم: خطر الجماهير الجائعة والراغبة في العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

بل إن هذه المنظمات مركزيا، توأطت في السر والعلن مقابل استعادتها من الريع النقابي عبر تلقي "مساعدات" مباشرة من جهاز الدولة أو عبر الاستفادة من الأموال الكبيرة التي تتصرف فيها الجمعيات الاجتماعية التي تسيروها هذه المنظمات مما يبرر التدني المهول للنسبة الانتماء النقابي بالمغرب وتضي مظاهر النضال النقابي الفئوي دو النظرة النقابوية الخبزية الضيقة..!

## في الحقوق المدنية والسياسية:

عرف المغرب قبل وخلال وبعد سنة 2011 زخما سياسيا كبيرا بفضل كفاحات المنظمات الحقوقية المناضلة، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الانسان، والتنظيمات السياسية ليسار الجديري وعلى رأسها النهج الديمقراطي لهذا الزخم النضالي الممتد في المدن والبوادي والذي تكثف من خلال حركة 20 فبراير المجيدة أرغم النظام المخزني على تقديم تنازلات تكتيكية مرحلية (تعديل دستوري جزئي، وحكومة جديدة ووعود بعهد جديد آخر...)، لكن بمجرد نزع فتيل شعلة الحراك الشعبي والاستفادة من التحولات الإقليمية وترهيب الجماهير بالتمودج السوري والليبي... وإحكام القبضة بعد انسحاب مكونات أساسية من الحراك الشعبي، شن النظام المخزني هجوما شرسا على الحقوق والحريات وفتح أبواب القمع والتكثيف، والمحاكمات الصورية، بالتمودج السوري والليبي... وإحكام القبضة بعد انسحاب مكونات أساسية من الحراك الشعبي، شن النظام المخزني هجوما شرسا على الحقوق والحريات وفتح أبواب القمع والتكثيف، والمحاكمات الصورية،

بعد أن تأكد النظام المخزني من الترويض النهائي للجزء الأكبر من خصوم الأمس وتحويلهم الى عملاء طبقيين جدد لتعزيز صفوف الأحزاب الادارية المهترئة، وبعد تقسيم بلقنة المركزية النقابية وتثبيت القيادات البيروقراطية

مدنية، حقوقية، جمعوية، نسائية، شبابية مشبوهة كأذرع مخزنية للتميع، والتشويه، والتسطيح، وخلط الأوراق والتشكيك في كل القيم النضالية والديمقراطية الأصيلة، وبعد تأكيد جدارته عن قدرته خدمة المصالح الامبريالية ببلدنا، هاو النظام يمر الى السرعة الفائقة من تنفيذ مخططاته الطبقيّة للإجهاز على ما تبقي من مكاسب انتزعها الشعب المغربي عبر نضالاته المريرة والمؤلمة.

## في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

إن السياسات الاشعبية، الأديمقراطية، الأوطنية المنتهجة



مند الاستقلال الشكلي الى اليوم، هي التي أدت الى تنامي المديونية الخارجية للمغرب، وتسريع وتيرة الخوصصة، واتخاذ جملة من الإجراءات المالية والاقتصادية المملاة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتضي مظاهر الرشوة، والمحسوبية، والزبونية، والشطط في استعمال السلطة، واستغلال النفوذ، في الإدارات والمؤسسات العمومية علاوة على النهب والتبذير، والسطو، والفساد والاختلاسات والامتيازات وتهريب الأموال للخارج والغش الضريبي... هي إحدى الأسباب الأساسية في الاجهاز على حقوق المواطنين والمواطنات، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية... في غياب أي حزم للتصدي لهذا الهجوم من طرف المنظمات النقابية المركزية

وقوانين رجعية ومتخلفة...

لقد كسب النظام المخزني رهانه مرة أخرى، وخسرته القوى الديمقراطية والحداثية مرة أخرى، نظام استطاع أن يؤمن عبوره من ضفة لأخرى، أن يحافظ على ثوابته الاستبدادية، أن يكسب ود الجزء الأكبر من معارضي السابقين... دونما تقديم أية تنازلات أساسية أو حتى تفعيل مضامين هيئة "الانصاف والمصالحة" على علاتها... بل إن هذه القوى التي اعتادت التنفيس على النظام المخزني في كل أزماته، انهارت بشكل مدوي ولم تعد تقوى حتى على لم شملها وشتاتها، وبالأحرى

مند فجر الاستقلال الشكلي، وجماهير الشعب المغربي تناضل من أجل استكمال عملية التحرر الوطني والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية للدوائر الامبريالية. وقد أدت القوى الحية الثمن غالبا كضريبة على نضالها هذا، وقدر الشهداء والمعتقلين بالآلاف، وشمل الترهيب، والقمع، والاختطاف، والنفي، والمحاكمات الصورية، والإعدامات... كل شرائح المجتمع من فلاحين، ومتقنين، وطلبة، وعمال ونقابيين وحقوقيين وعسكريين...

لقد تعامل النظام المخزني بدهاء كبير مع كل الهزات الاجتماعية التي زلزلت أركانه، وعرف كيف يوازى بين سياسة العصا والجزرة، وبين الترغيب والترهيب، مستعينا في ذلك بعلاقتة بأسياده في الخارج، وخصوصا فرنسا، وأمريكا، والرجعيات الخليجية، كما أن النظام كان ولا يزال، يعمل على تغيير جلده كلما اقتضت الضرورة ذلك دونما التفريط في جوهره الاستبدادي...

## "انصاف ومصالحة" من أجل ألا يتكرر هذا!

أما أكبر عملية تمويه سياسية عرفها المغرب، وضمنت استمرار النظام المخزني، في عز تنامي النضال الديمقراطي المدني، فهي حتما ما سمي بمرحلة "الانتقال الديمقراطي"، بعد تحقيق "المصالحة والانصاف"!

لقد استطاع النظام خلال هذه العملية السياسية الاحتوائية الكبرى، أن يلف حوله أكبر عدد ممكن من خصومه اليساريين، والاسلاميين، والنقابيين، والحقوقيين، والمعتقلين السياسيين... تحت يافطة شعارات سياسية كبرى لكن مفروغة من مضمونها الفعلي والعملي: "الانصاف" "المصالحة" العهد الجديد " الانتقال الديمقراطي"، حتى لا يتكرر هذا " والتي تلاها التناوب "التوافقي"!!! على أرضية وثيقة دستورية غير ديمقراطية، وصلاحيات حكومية مقوضه

قيادة الجماهير نحو أي شكل نضالي، مهما تواضع حجم هذا الشكل وصغر سقف مطالبه...! ولم يعد أمام هذه القوى، سوى الاندماج الكلي والمهين في دواليب المخزن، أو الاحتماء بأحزاب رجعية ومخزنية أخرى تجنبنا للموت البيولوجي من داخل غرف الانعاش السياسي.

## استمرار العدوان الطبقي، وقد تكرر هذا!

بعد أن تأكد النظام المخزني من الترويض النهائي للجزء الأكبر من خصوم الأمس، وتحويلهم الى عملاء طبقيين جدد لتعزيز صفوف الأحزاب الادارية المهترئة، وبعد تقسيم بلقنة المركزية النقابية، وتثبيت القيادات البيروقراطية على رأسها وتضيخ المجتمع المدني المناضل عبر خلق إطارات

# السياسة الفلاحية للمخزن وغياب العدالة المجالية والاجتماعية

تتطلب من كافة القوى الديمقراطية توحيد نضالاتها و تاطير الجماهير الشعبية و بالخصوص الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين وكافة سكان البوادي التواقفة الى العدالة الاجتماعية والكرامة والديمقراطية والحرية وهذه الجماهير هي وحدها ألقادرة ان تم تأهيلها، على انتزاع حقوقها وضمان الهدف التحرري للشعب المغربي.

في ملف هذا العدد تعود الجريدة الى موضوع الفلاحة من زاوية واقع الحال لقطاع استراتيجي لكنه تعرض للنهب والتبذير والاختيارات الاستراتيجية لصالح الملاكين الكبار والبرجوازية الكبيرة ضدا على مصالح الفلاحين الصغار والفقراء والطبقة العاملة الزراعية. الملف يبرهن على ضرورة وضع سياسة فلاحية بديلة هذه السياسية التي

## القطاع الفلاحي بالمغرب: فلاحة عصرية رأسمالية تبعية وفلاحة معيشية متخلفة وسيادة غذائية مفقودة

ع.الرحيم الهندوف

هشاشة النظام القانوني لهذه الأراضي لأن أصحابها لهم حق الاستفادة وليس حق التملك والبيع وإن كانت تباع بشكل غير قانوني. وفيما يخص الملك الخاص الذي يمثل 76 % بينت دراسة قامت بها وزارة الفلاحة (1) أن 50 % من الضيعات هي ملكية مشتركة ما بين أشخاص لهم نفس الأصول وحسب تقرير للبنك الدولي (2) فإن هذه النسبة قد ترتفع إلى أكثر من 70 %. وهذا يخفي حقيقة حجم الضيعات ولا يساعد على الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي. كما أن نسبة التحفيظ العقاري بالنسبة للعقارات الفلاحية لا تتعدى 30 % وهذا لا يضمن حقوق الملاكين ولا يسمح بالاستفادة من القروض.

يتضح من خلال هذا الجدول أن 20 % من المساحة القابلة للزراعة هي جماعية (سلاجية أو كيش الأودية) وتتحكم فيها وزارة الداخلية، الشيء الذي يحول دون استغلالها بشكل مناسب من طرف ذوي الحقوق وخاصة النساء اللواتي لا يعترف بهن ضمن ذوي الحقوق. وفي العديد من الحالات يتم الاستحواذ على هذه الأراضي من طرف شركات رأسمالية كبرى في إطار صفقات مع وزارة الداخلية مقابل بعض التعويضات الهزيلة لفائدة ذوي الحقوق. كما أن هذه الأراضي غير مشمولة بالتحفيظ العقاري الشيء الذي يعرض ذوي الحقوق إلى ضياع حقوقهم. كما أن الاستثمار في هذه الأراضي غير مضمون بسبب

الأخرى أي الصناعة والخدمات استقطاب مئات الآلاف من اليد العاملة القروية الفانضة بسبب تخلف الفلاحة وضعف مردوديتها. إن الدول الرأسمالية في أوروبا كانت تعرف أوضاعا مماثلة خلال القرن 19 لكنها اليوم لا يتعدى عدد سكانها في الارياف 20% ونسبة العاملين في الزراعة تقدر بـ 2 إلى 3 % من مجموع السكان النشيطين، والزراعة لا تساهم بأكثر من 2% من الناتج الداخلي الخام.

إن النظام الرأسمالي التبعية بالمغرب لم يستطع تطوير لا الفلاحة ولا القطاعات الأخرى فظل اقتصاده هشاً نسبة نموه مرتبطة بالتساقطات المطرية.

### اوضاع عقارية متخلفة وتوزيع للأراضي غير عادل

تتميز البنيات العقارية في القطاع الفلاحي بتعدد الأنظمة القانونية للأراضي وتعقيدها وتوزيع غير عادل للأرض كما يبين ذلك الجدولين رقم 1 و 2 أدناه

الجدول رقم 1 توزيع الأراضي القابلة للزراعة حسب مختلف الأنظمة القانونية :

النسبة المئوية	المساحة	النظام القانوني
75,85	966 608 6	الملك الخاص
17,61	654 534 1	السلالية
3,1	001 270	ملك الدولة الخاص
2,76	441 240	كيش الأودية
0,68	843 58	الأحباس
100		المجموع

الاستقلال السياسي ما زال القطاع الفلاحي ببلادنا ينقسم إلى فلاحين: الأولى رأسمالية عصرية تتمركز في المناطق السقوية أساساً وموجهة نحو التصدير والمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة، ويمارسها الفلاحون الكبار والمتوسطون؛ والثانية معيشية عائلية متخلفة تتمركز خصوصاً في المناطق البوروية، وتعتمد على زراعة الحبوب أساساً وتربية المواشي وذات مردودية ضعيفة، يمارسها الفلاحون الصغار والكادحون الذين يشكلون غالبية الفلاحين؛ وهذا التقسيم بدأ خلال الفترة الاستعمارية واستمر بعد الاستقلال السياسي للمغرب إلى يومنا هذا، وبطبيعة الحال فإن الفلاحة العصرية الرأسمالية هي التي تستفيد من القروض والدعم المالي وأراضي الدولة.

ونلمس هذا بوضوح من خلال المخطط الأخضر الذي خصص مبلغ 115 مليار درهم كاستثمار بالنسبة للفلاحة الرأسمالية العصرية (الدعم الأولي) و 25 مليار درهم فقط للفلاحة المعيشية (الدعم الثانية)

### إنتاج فلاحى ضعيف واقتصاد هش مرتبط بالتساقطات المطرية

تشكل الزراعة أهم نشاط اقتصادي في الأرياف إذ تشغل 74.7% من الساكنة النشيطة بالبادية. و 35 % من مجموع السكان النشيطين، ورغم ذلك فالزراعة لا تساهم إلا بنسبة تتراوح ما بين 11 و 15 % من الناتج الداخلي الخام. وكل هذه الأرقام مؤشرات على تخلف تطور الرأسمالية والاقتصاد المغربي إذ لم تستطع القطاعات

لعبت الفلاحة المغربية عبر العصور ولا زالت دوراً بارزاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وبيئياً. ففي السنوات الممطرة يعم الاستقرار وينتعث الاقتصاد وفي السنوات العجاف تكون المجاعة وتنتشر الأوبئة التي تفتك بمئات الآلاف، وتندلع التوترات الاجتماعية والانتفاضات، "أن تحكم المغرب يعني أن تسقط المطر". بهذه المقولة الشهيرة، لخص المقيم الفرنسي الثاني في المغرب تيودور ستيك (وليس الماريشال ليوطي كما يشاع) مفتاح الحكم والتحكم في البلد، هو تساقط الأمطار فلا استقرار بدون مطر، إن أهمية المطر والفلاحة كضامن لاستمرارية الحكم في البلاد، هو الذي يفسر اهتمام مختلف السياسات الرسمية بهذا القطاع سواء خلال فترة الحماية أو بعدها.

لكن رغم كل ما وضع من استراتيجيات ومخططات مازال اقتصاد البلد يعتمد كثيراً على الفلاحة التي تقوم على ما تجود به السماء من أمطار، ولم تستطع الفلاحة كمنشأة اقتصادية أن تلبى حاجيات المغرب من المواد الغذائية وتحقيق السيادة الغذائية وأن تقضي على مظاهر الفقر وسوء التنمية الاجتماعية في البادية المغربية. كيف ذلك ولماذا؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في هذه المقالة المركزة.

### فلاحيتين الأولى رأسمالية عصرية والثانية معيشية متخلفة

بعد مرور أكثر من قرن على دخول الاستعمار والرأسمالية إلى المغرب وبعد أكثر من 60 سنة على حصول المغرب على

# أهم خصائص ومميزات سياسات الدولة في القطاع الفلاحي

## فيصل أوثن

معدل إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب 14 قنطار، مقابل 5 أضعاف هذا المعدل في دول أخرى، وهو ما يبرر استمرار عجز القطاع في توفير حاجيات البلاد من القمح والذي لا يتعدى 65% خلال السنوات الماضية، ولا تتعدى هذه النسبة 48% في مادة السكر بعدما اقترب المغرب من تحقيق الاكتفاء فيها خلال فترات سابقة، بل وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي 10% في الزيوت.

وفي مقابل هذا الضعف الخطير في تغطية حاجيات البلاد في المواد الفلاحية، سجلت الإحصائيات تنامي صادرات القطاع الفلاحي وأساسا صادرات المواد الغذائية حيث ارتفعت بنسبة 34%، منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، مما يعني أن الفلاحة المغربية تتجه نحو خدمة التصدير، وأن البادية المغربية تحقق أرباحا كبيرة للرأس المال المشتغل في القطاع الفلاحي.

علما أن جل هذه الصادرات استفاد منتجوها من الدعم الموجه للقطاع، قصد الرفع من تنافسيتها في السوق الدولية، وهو ما يشكل تهديبا لأموال البلاد عكس اعتقاد البعض أنها مصدر للعملة الصعبة، كما أن جل المنتجات الموجهة للتصدير، من خضر وفواكه وحوامض وبواكر... تتميز بحاجتها الكبرى لمياه الري وهو ما يمكن تشبيهه بتصدير المغرب لمياهه الجوفية والسطحية معبأة في منتوجاته الفلاحية، عوض القنينات البلاستيكية، وبأثمان أقل من سعر مياه الشرب في الأسواق الأوروبية.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى أن جميع هذه السياسات والبرامج المتعاقبة، والتي استنزفت مئات الملايير من الدراهم، وأثقلت كاهل البلاد بالديون، لم يسجل أن وضعت ضمن أهدافها تحقيق الأمن الغذائي للشعب المغربي في أفق تحقيق سيادته على غذائه، وهو ما يجعل منها برامج محكوم عليها بالفشل وإن روج معدوها ومنفذوها لنجاحاتها المزعوم.

والبوادي المغربية بل ولم تستطع تحسين دخل الفلاحين وتمتعهم رفقة عائلاتهم بالحد الأدنى من شروط العيش الكريم، فلا زالت البادية المغربية تضم قرابة 80% من فقراء البلاد وأكثر من 64% من المواطنين الموجودين في وضعية هشّة، كما أن نصف سكانها أميون

لكن يبقى أهم هذه البرامج، من حيث حجمه وانتشاره وقيمه الغلاف المالي الذي رصد له، هو "مخطط المغرب الأخضر" والذي لا زال قيد التنفيذ منذ سنة 2008، وأكثر ما يميز هذا البرنامج اعتماده لسياسة التحفيز المالية المباشرة التي تستفيد منها المشاريع

مقدمة لإصلاح زراعي ديمقراطي، سرعان ما توقف الحلم به بعد إقالة هذه الحكومة التي اعتبرها البعض أول بل آخر حكومة وطنية.

وبعد 1972 استمرت البرامج الفلاحية في التركيز على "سياسة السدود" التي رصدت لها الحكومات المتعاقبة أكثر من 40 مليار درهم

وضع المغرب مند استقلاله، عكس جل الدول حديثة الاستقلال، الفلاحة في صدارة القطاعات الاقتصادية بهدف خلق وتنمية الثروة الوطنية، وهو استمرار للسياسة الاستعمارية التي اعتبرت المغرب إلى جانب عدد من مستعمراتها الأخرى مزرعة كبيرة لتحقيق إشباعها من المنتجات الفلاحية وغيرها، حيث أطلق الاستعمار عددا من المشاريع أبرزها "مشروع سقي مليون هكتار" وهو المشروع الذي حاول المغرب استكماله عبر اعتماد سياسة السدود الكبرى وتنمية المدارات السقوية التي خلقها الاستعمار وإنشاء مدارات أخرى.

هذه السياسة أدت بداية إلى خلق نوع من غياب العدالة المجالية بين المناطق القروية المسقية ونظيراتها البورية والتي تعتمد أساسا على التساقطات المطرية وعلى بعض مصادر المياه السطحية والجوفية المستغلة بطرق تقليدية.

إن تركيز المغرب في بناء اقتصاده الوطني على القطاع الفلاحي أساسا، والذي لم تتعدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام 14% في أحسن الأحوال، جعل الدولة تعتمد مجموعة من البرامج الحكومية والتي يمكن وصفها بسياسات الدولة في القطاع الفلاحي.

هكذا ومنذ بداية الستينات من القرن الماضي وضعت الدولة ونفذت "مخططين خماسيين" فصل بينهما آخر "ثلاثي" امتد العمل بهم إلى غاية سنة 1972، دون أن تظهر للعيان آثارهم على القطاع الفلاحي وعلى البادية المغربية.

وقبل هذا وذاك لا بد من الوقوف عند مبادرة مشرقة عرفها تاريخ المغرب المعاصر، ففي عهد حكومة عبد الله إبراهيم 1958-2019، وبعد خروج المعمرين الأوروبيين من المغرب، تاركين وراءهم مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة المستغلة في النشاط الفلاحي، قامت الدولة بتوزيع 110 آلاف هكتار على الفلاحين الفقراء، وهي المبادرة التي اعتبرت حينها بمثابة



بل وترتفع هذه النسبة في صفوف النساء إلى أكثر من 80%، دون أن نتحدث عن واقع الرعاية الصحية، والسكن والتزويد بالماء الشروب...

كما أنه ورغم كل تلك البرامج لازال القطاع يعتمد بشكل كبير على التساقطات المطرية، ولا زالت مردودية الفلاحة المغربية ضعيفة جدا، حيث لا يتعدى

الفلاحية، وقد بني هذا البرنامج على دعامين اثنتين الأولى وجهة لدعم الشركات الفلاحية الكبرى وكبار الملاكين العقاريين للأراضي الفلاحية ورصد لها مبلغ إجمالي يفوق 100 مليار درهم، فيما خصصت الثانية لدعم الفلاحة التضامنية بمبلغ إجمالي لا يتعدى 20 مليار درهم.

وآخر هذه البرامج "البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي-2020-2027" والذي أعطية انطلاقته يوم الثلاثاء الماضي 7 يناير الجاري، وخصص له غلاف مالي إجمالي قدره 115 مليار درهم موزع بين عدد من الحسابات الخصوصية لمجموعة من الوزارات.

إلا أن كل هذه البرامج، على الأقل المستنفذة منها، ورغم الاعتمادات المالية الضخمة التي أرصدت لها، لم تستطع تحقيق أهدافها المتمثلة في تطوير الفلاحة المغربية ووضع حد لغياب العدالة المجالية بين المدن

إلى حدود سنة 2000، استكمالا لمشروع "سقي مليون هكتار" الذي وضعه الاستعمار الفرنسي واستكملته الدولة المغربية، الذي لم يساهم بالقدر المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير القطاع الفلاحي.

وفي الفترة الموالية الممتدة من سنة 2000 إلى 2015، أي خلال 15 سنة فقط، تم وضع عدد من البرامج الحكومية المتعاقبة والمختلفة، وأحيانا المتناقضة والمتضاربة الأهداف، حيث اعتمدت "الخطة الوطنية للتنمية القروية 2000-2020" و"الخطة الوطنية لتنمية المناطق الجبلية" بالموازاة مع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" وبرنامج "تيسير" و"البرنامج الوطني للطرق والمسالك القروية" و"المخطط الوطني للصحة في العالم القروي" و"البرنامج الخاص بالتزود بالكهرباء والماء الصالح للشرب في العالم القروي"....

كما أن جل المنتجات الموجهة للتصدير، من خضر وفواكه وحوامض وبواكر... تتميز بحاجتها الكبرى لمياه الري وهو ما يمكن تشبيهه بتصدير المغرب لمياهه الجوفية والسطحية معبأة في منتوجاته الفلاحية عوض القنينات البلاستيكية



# إمكانية العمل النقابي وسط الفلاحين الفقراء

محمد أجرار

التي انتهجتها الدولة المخزنية منذ 1980 في المجال الفلاحي، والتي يشكل مخطط " المغرب الأخضر" أسمى التعبيرات عنها. ( المخطط صيغ في 5 أشهر من طرف مكتب الدراسات الدولي ماكنزي مقابل 3 مليارات سنتيما)، هي أنها وحدت كل الفلاحين الفقراء في المغرب حول ( فكرة واحدة) وهي أن الدولة مسؤولة على ما آلت إليه أوضاعهم المعيشية. زهده القناعة الراسخة والموحدة لم يسبق أن وصل إليها الفلاحين الفقراء في تاريخ المغرب القديم والمعاصر. مما فجر في وجه المناضلين المغاربة منجما من الطاقة الكفاحية، وإرادة وقوة المقاومة، والرغبة في التنظيم، تفوق إمكاناتهم، وربما استعداداتهم. كيف لا وقد أريك هذا الانفجار الدولة المخزنية نفسها، والتي أعلنت عن نيتها خلق "طبقة متوسطة فلاحية".

وأمام واقع ابتلاع وتبديل كل الوعاء العقاري الصالح للفلاحة، سنت وزارة الداخلية - وهي رأس الرمح في النموذج التنموي الجديد- قوانين لانتزاع أراضي الجموع من مالكيها الأصليين، وهي خطة سينظر إليها من الزاوية الحقوقية دوليا على أنها عملية تهجير قسرية، استعانت الدولة بإيفانكا ترامب، لتدشين أول عملية تملك رسمية لأرض الجموع الفلاحية لخواص في منطقة سيدي قاسم هذه السنة.

لدى المناضلين الطليعيين المغاربة في الشروط السياسية القائمة في البادية المغربية وضع قابل للتنظيم النقابي للفلاحين، إذا استطاعوا تجاوز عقبة التشميع السياسي للاتحادات الجهوية والمحلية لمقات المركزيات النقابية المناضلة.

البادية وهم الفلاحون الفقراء. ورغن أن العمل النقابي عموما تقلص مما جعله يتمرس في خنادقه الأخيرة أي في الوظيفة العمومية، وأمام التحريم المنهج للعمل النقابي في القطاع الخاص، فإن العمل على تنظيم

القطاع الفلاحي. لقد تقاطرت على النقابة الوطنية للفلاحين منذ تأسيسها عدة طلبات، ومن كل مناطق المغرب تعبر عن الطلب الملح للفلاحين في التنظيم والتكتل، ليس فقط للدفاع عن مصالحهم بل لتشكيل خط

## • المجال القروي في المغرب :

يحتل المجال القروي في المغرب نسبة 90% من مجمل التراب الوطني، والبالغ مساحته 71 مليون هكتارا. يقطنه 40% من المغاربة ( 13,5 مليون نسمة) . تقدر الأراضي الصالحة للزراعة

خلال سنة 2016، وضمن تقييم مسارها النضالي، قامت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية في نقابة الاتحاد المغربي للشغل، اقترح مناظرو الجامعة مخططا استراتيجيا لتطوير الجامعة أبرز ما ورد فيه: "العمل على انتقال الجامعة إلى منظمة نقابية شعبية قاعدتها الأساسية العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين، وقيادتها تتشكل ليس فقط من المهندسين/ات والمتصرفين/ات والتقنيين/ات وغيرهم من فئات الموظفين والمستخدمين، وإنما كذلك وبنسبة قوية من فئات العمال والفلاحين الكادحين رجالا ونساء".

في هذا السياق دعمت الجامعة وبشكل قوي انعقاد أول مؤتمر "للنقابة الوطنية للفلاحين" يوم الأحد فاتح يوليوز 2018 تحت شعار: "الوحدة والنضال وتفصيل المخطط الاستراتيجي للجامعة للدفاع عن الحريات ومكتسبات ومطالب شغيلة القطاع.

لقد كانت لحظة الإعداد للمؤتمر، فرصة لالتقاء وتعريف طلائع المناضلين الفلاحين في مختلف مناطق المغرب، لتعميق النقاش حول قضية الفلاحة والفلاحين على طول خريطة الوطن، وفرصة للاطلاع على مدى تشعب المشاكل النقابية حسب كل منطقة جغرافية وفي كل فرع من فروع الانتاج الفلاحي، وحول الفئات المستهدفة، وتسمية النقابة، وعناصر الملف المطب للنقابة، وتجارب العمل النقابي للفلاحين المغاربة... وقد وقف المناضلون الطليعيون على حقائق شاسعة المجال القروي بالمغرب، وبنية الممارسة النقابية، وانفجار شبه ثوري في وعي الفلاحين الفقراء.



الفلاحين الفقراء قد يفتح الباب مشرعا أمام العمل النقابي وسط الفلاحين الفقراء مستقبلا.

## • الانفجار شبه الثوري في وعي الفلاحين الفقراء :

إذا كان هناك من "إيجابيات" للسياسة الليبرالية الافتراضية

دفاعي ضد الهجوم الممارس عليهم من اللوبي الفلاحي المتغول وسط أركان الدولة. وقد استجابت النقابة للبعض القليل من هذه الطلبات بسبب ضعف إمكاناتها الذاتية. وبادرت إلى تأسيس أنوية نقابية في عدد من الاتحادات الجهوية المتفرقة والمتباعدة جغرافيا.

وهنا تطرح بحددة معضلة " الفكر النقابي" المغربي المكافح. فالخريطة الفعلية لانتشار الفعاليات الكفاحية تبين أنها موجودة في كل القرى والمدن الصغيرة والمتوسطة على طول امتداد جغرافية الوطن. بل يمكن القول دون مبالغة أن العمل النقابي في المغرب الآن يوجد خارج المراكز الحضرية. لكن تلك الطاقة النقابية والكفاحية الخلاقة لا يستفيد منها سكان

**العمل النقابي وسط الفلاحين هو التحدي المطروح أمام كل النقابيين الديمقراطيين المخلصين لقضايا الشعب في هذه المرحلة الحرجة التي يم منها الصراع الطبقي في بلادنا**

# الجزء السياسي المقدم للجنة الوطنية للنهج الديمقراطي

لتنمت اللجنة الوطنية في دورتها الثانية عشرة تحت شعارا "الحزب والوجهة للتصدي للمخزن والاستبداد السياسي والريخ والاحتكار الاقتصادي والهشاشة والإقصاء الاجتماعي".

تنشر الجريدة هنا الجزء السياسي المتعلق بتحليل الوضع على الصعيد العالمي والجهوي والوطني.

## 1 - الأوضاع على المستوى العالمي

يتعمق تعدد القطبية يوما بعد يوم، مع فقدان الامبريالية الأمريكية هيمنتها على العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد استعادة روسيا الاتحادية قوتها مستفيدة من التراكبات الاقتصادية والعلاقات الدولية الواسعة التي أنشأها الاتحاد السوفياتي، وبروز الصين كقوة اقتصادية، فاق نموها 10 في المائة لعدة سنوات، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي تتجه بريطانيا للخروج منه وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة. وأسست روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا قوة سياسية (البريكس) لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجمعا اقتصاديا وصندوقا استثماريا للتصدي لهيمنة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتعيش الرأسمالية اليوم ومنذ 2008 أزمة خانقة. إن أزمة الرأسمالية وإن كانت ملازمة للرأسمالية بفضل الميل التناقصي للربحية، فهي (أي الأزمة) اليوم أصبحت متتالية وأكثر عمقا واتساعا وأشد فعلا، نظرا للتنافس الشرس للامبريالية العالمية، ونظرا لسيادة الرأسمال المالي والمضارباتي منه على الخصوص على الاقتصاد العالمي. ولا تجد الرأسمالية من علاج لأزمته غير تدخل الدولة لإنقاذ المؤسسات المالية الفاسدة من السقوط، وبالتالي تحميل تبعات الأزمة للشعوب والطبقة العاملة على الخصوص في بلدان تدعي حرية الاقتصاد، وترفض تدخل الدولة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية معتبرة أن السوق كفيلا بذلك.

وتعيش النيوليبرالية أو الرأسمالية المتوحشة أسوأ أيامها، بعد بروزها منذ بداية الثمانينات مع ريغن وتاتشر وهجومهما على مكتسبات الشعوب التي حققتها غداة الحرب العالمية الثانية على مستوى الأجور والتغطية الصحية والاجتماعية والتقاعد،

وعلى المؤسسات التي أنشأت لتدبيرها واطلاق يد الرأسمالية في الاستيلاء عليها في إطار توجه الدولة نحو الحفاظ على الأدوار السيادية فقط من جيش وشرطة وإدارة وقضاء. غير أن الدولة في الحقيقة تلعب دورا أساسيا، اقتصاديا واجتماعيا، لصالح الرأسمال (تطبيق النيوليبرالية من خلال دعم الرأسمالية وتحميل تبعات أزمته للطبقات العاملة والشعوب بشكل عام).

وفي ظل هذا الهجوم الكاسح للنيوليبرالية أو الرأسمالية

أحزاب يسارية تحظى اليوم بشعبية كبيرة، انبثقت عن الأحزاب اليسارية التي تأسست في ظل الأنظمة الديكتاتورية، لكنها لم تستطع الصمود أمام الآلة الجهنمية الأمريكية حين وصولها للسلطة من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لأخطائها وعلى رأسها الحفاظ على نفس النظام الاقتصادي القائم وعلى أجهزة الدولة، وخاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية، دون تغيير علاقات الإنتاج ونظام الإنتاج.

## 2 - على المستوى القاري

والصين التي علاقاتها مع إفريقيا ذات طبيعة اقتصادية فقط. ويستغل النظام المخزني العلاقات التاريخية الدينية والروحية ليقترح نفسه وسيطا للاستثمار في إفريقيا وخصوصا غرب إفريقيا. ويتطلع النظام إلى جعل المغرب منصة للاستثمار في إفريقيا، ومهد لهذا المسعى من خلال الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، وطلب الانخراط في منظمة سيواو الغرب إفريقيا. هذا إضافة إلى فسحة المجال للبورجوازية الاحتكارية المغربية والمؤسسة الملكية للاستثمار



في إفريقيا، كمتنفس لهما بعدما اشتدت المنافسة بينهما، خصوصا في قطاعات الأبنك والتأمينات والفوسفاط والأشغال العمومية، بل ذهب إلى حد اقتراح مشروع ضخم لإنشاء أنبوب لنقل النفط من نيجيريا، يمر عبر سبعة بلدان إفريقية، ليتم تصديره عبر موانئ المغرب، ويهيئ لهذا المنحى من خلال علاقات عامة لشراء النخب والنساء، ورجال الأعمال والأثمة، بالإضافة إلى الهبات المادية والعينية من خلال بناء بعض المنشآت كالمساجد والمستشفيات، لكن حظوظ النظام في مجال الاستثمار في إفريقيا تظل ضعيفة وهامشية بالنظر إلى المنافسة القوية لفرنسا والصين واليابان وغيرها ونظرا أيضا لطبيعة البورجوازية الكمبرادورية المغربية المتعددة على الاحتكار والريخ. لذلك سيكون علينا ربط وتطوير العلاقات مع القوى اليسارية في البلدان الإفريقية لفضح طبيعة النظام وخواء الأوهام التي يزرعها.

## 3 - على مستوى العالم العربي والمغاربي

انطلقت السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي نهاية 2010، واستطاعت في وقت وجيز كنس بعض عتاة الديكتاتورية، مثل بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، وعلي صالح في اليمن، لكنها وإن أطاحت بمرموز بعض الأنظمة فإنها لم تستطع تغيير الأنظمة، باستثناء تونس التي تتوفر اليوم على دستور متوافق عليه، لكن النتيجة المؤسساتية كانت كارثية، حيث آلت السلطة إلى العسكر كما هو الحال في مصر بعد تنحية نظام الإخوان المسلمين، أو صعود الحركة الأصولية إلى السلطة، كما في تونس، أو الحرب الأهلية كما في سوريا واليمن وليبيا.

لكن هذه النتيجة يجب أن لا تحجب عنا عودة الثقة إلى الجماهير الشعبية الحائزة بقدراتها على التغيير الثوري وانكفاء الخوف من السلطة وقدرة الجماهير على المقاومة، ويشهد على ذلك استمرار مقاومة نظام السيسي، الذي جعل من مصر سجنا كبيرا لكل الديمقراطيين والنشطاء والمخالفين لرأيه، مما يؤشر، دون شك، على عودة موجة ثالثة من السيرورات الثورية إلى هذه البلدان.

وكان للموجة الأولى تأثير على باقي بلدان العالم العربي والمغاربي، التي تجمع شعوبه علاقات وجدانية وتاريخية، الدور الأبرز في انطلاق الموجة الثانية في السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي، في بلدين إفريقيين، هما السودان والجزائر، وفي بلدين آسيويين، هما لبنان والعراق، مستفيدين من دروس الموجة الأولى، حيث تشبنا بالسلمية رغم أن الأسلحة متوفرة بكثرة في السودان والعراق ولبنان، التي عرفت الحروب والحركات المسلحة، وتتميز الثورة في السودان بوجود قيادة سياسية، ضمنها الحزب الشيوعي السوداني.

ويركز الحراك في لبنان والعراق على رفض المحاصصة الطائفية والدعوة إلى دولة مدنية، كما يتميز الحراك في العراق ولبنان والجزائر برفض النخب السياسية المندمجة في اللعبة السياسية للنظام، بل ورفض النظام نفسه. وكان من نتائج الموجة الثانية من السيرورات الثورية في هذه المنطقة، أن تقلص دور الإسلام السياسي بالنظر إلى الأدوار الرجعية والاستبدادية التي لعبها

تعتبر القارة الإفريقية من جديد قوة جذب لكل الدول الامبريالية، بعد أن عانت من الاستعمار من قبل الدول الأوروبية، التي نهبت خيراتها واستعبدت شعوبها وباعت شبابها في سوق النخاسة، ولم تقدم إلى اليوم اعتذارا رسميا عن هذه الحقبة المؤلمة. ولم يتم تعويض شعوب القارة عن أكثر من نصف قرن من النهب. وتتجه الرأسمالية اليوم من مختلف القارات إلى القارة الإفريقية، ولا أدل على ذلك من المؤتمرات الإفريقية-الصينية والإفريقية اليابانية والإفريقية-الروسية والإفريقية-الفرنسية بدعوى الشراكة وتطوير البلدان الإفريقية التي ما زالت تعاني من مخلفات الحروب جراء الحدود المصطنعة الموروثة عن الاستعمار والأنظمة الديكتاتورية والفسادة التي نصبتها غداة الاستعمار في إطار التبعية لنهب خيراتها من بترول وأورانيوم ومعادن نفيسة. هناك اختلاف بين الامبريالية الغربية التي تتوفر على قواعد عسكرية وتبعية سياسية موروثة من الاستعمار تستعملها لفضح النهب على العديد من دول إفريقيا

المتوحشة على ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة وعامة الشعوب، تتصدي شعوب هذه البلدان لهذا الهجوم من خلال رفض تناوب الأحزاب الليبرالية وأحزاب الديمقراطية-الاجتماعية على تدبير النظام السياسي والاقتصادي، في إطار ديمقراطية الإنابة وتفرز من جهة أحزابا أكثر يمينية من اليمين الليبرالي القائم، وأحزابا أكثر يسارية من الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، ثم ما لبثت أن رفضت كل الأحزاب الممتنعة للسياسة، وخرجت للشارع للدفاع عن قضاياها مباشرة وبدون وسائل، مخترقة كل التنظيمات السياسية والنقابية والمدنية، كحركة أصحاب السترات الصفراء في فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية، ولعل الحركة النقابية الفرنسية تحاول في معركة بطولية لازالت جارية، استرجاع موقعها التاريخي والريادي من خلال التصدي لمخطط ماكرون وخصوصة التقاعد.

وفي أمريكا اللاتينية التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية محميتها برزت

## تمة مقال الجزء السياسي المقدم للجنة الوطنية للنهج الديمقراطي

في الموجة الأولى، ورفض أحزاب الموالاتة والمعارضة المندمجة في تسيير النظام، وبصفة عامة رفض الأنظمة القائمة، سواء الطائفية أو العسكرية، أو الأصولية والمطالبة بدولة مدنية ديمقراطية وبدستور جديد وبقوانين انتخابية جديدة ونخب سياسية جديدة.

### 4 - الوضع على المستوى الوطني

تتعمق أزمة النظام على جميع المستويات وتتمظهر من خلال ضعف الاقتصاد، والإقصاء الاجتماعي والاستبداد السياسي، ولعل الحكومة الجديدة تعبير عن الانحسار السياسي واحتكار الثروة، وتحميل تبعات الأزمة للجماهير الشعبية. ذلك أن المافيا المخزنية غير مستعدة لتقديم أي تنازلات، سواء على المستوى الاقتصادي بتضريب الثروة، وسن سياسة جبائية تصاعدية مع إعفاء ذوي الدخل المحدود، بل تكرر سياسة "عفا الله عما سلف" تجاه المتهربين من الضرائب ومهربي الثروة إلى الخارج وتقليص الضرائب على الشركات ورفض إعفاء المعاشات من الضرائب، كما تكرر الربيع والاحتكار.

وعلى المستوى السياسي تتجه إلى قتل السياسة والغاء الهوامش في الحقوق والحريات وهضم الحقوق، واختيار القمع المنهج كمقاربة سياسية وأسلوب للحكم، مما يعني أن النظام المخزني، كنظام قمعي استبدادي، وجب النضال من أجل القضاء عليه كأسلوب للحكم، وتفكيكه كبنية للسيطرة، لأنه العائق الأساسي أمام تقدم شعبنا وليس مظهرات يمكن نزعها.

### • على المستوى الاقتصادي

ما زال النظام المخزني يعمق التبعية للدول الامبريالية، وعلى الخصوص الامبريالية الفرنسية مما يجعله يرتهن للمؤسسات المالية الامبريالية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ويخضع لتوجهاتها، وتوجهات المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فالدين العمومي بلغ ما يناهز 1000 مليار درهم، أي 91 في المائة من الناتج الداخلي الذي لا يتجاوز 1100 مليار درهم، منها دين الخزينة 722 مليار درهم، ودين المؤسسات العمومية 181 مليار درهم، ودين الطرق السيارة 36 مليار درهم، ودين الخطوط الملكية المغربية 6.3 بلايير درهم...

ويسري قانون المالية هذه السنة الذي يعتمد نسبة نمو لن

تتجاوز 2,7 في المائة نتيجة للسنة الفلاحية السيئة في السنة الماضية، مما يفند كل ادعاء حول إمكانية التشغيل. وتعتزم الدولة اقتراض 97 مليار درهم لأداء 96 مليار تشكل أقساط الدين العمومي. وبقيت ميزانية القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة على حالتها، في حين يمتص السباق نحو التسليح مع الجزائر ما يقرب 40 مليار درهم. ويمتص القصر أيضا ميزانية لا يستهان بها، وهكذا فقانون المالية لهذه السنة يكرر الطابع الهش

والحقوقية والحركة الامازيغية والحركة الاجتماعية، ويكون بعد التوافق حوله محط استفتاء شعبي حقيقي، يضع حدا للربيع والاحتكار، ويستهدف القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي، وقبل كل شيء على الاستبداد السياسي، مما يتطلب دستورا ديمقراطيا يضعه مجلس تأسيسي شعبي .

لقد فتحت اللجنة الملكية الخاصة بهذا الملف، باب المشاورات واللقاءات والمذكرات، وهي الخطوات التي ينبغي تسفيها من طرف المنظمات



الجماهيرية التي نعمل بها، إن لم يكن بمقاطعتها فبالتشهير بها وبالنموذج التنموي المزعوم.

### • على المستوى الاجتماعي

يعيش اغلب المغاربة في وضعية هشاشة اقتصادية وإقصاء اجتماعي، ذلك أن ما يقرب من 24 مليون مغربي يعيشون على عتبة الفقر، منهم 12 مليونا فقراء، ومنهم 4 ملايين يعيشون الفقر المدقع. وتتركز الثروة في أيدي عائلات محسوبة على رؤوس الأصابع منها العائلة الملكية، في حين يعيش، حسب الأرقام الرسمية، 10 في المائة من المغاربة البطالة، منهم 14 في المائة في الوسط الحضري (منهم 44 في المائة من الشباب ما بين 15 و25 سنة)، وهذه الأرقام غير دقيقة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار البطالة المقتنعة والعاملين/ات في الاقتصاد غير المهيكل.

هذه الوضعية هي نتيجة للهشاشة الاقتصادية، بينما يتطلب تجاوزها نسبة نمو تفوق 7 في المائة على مدى عشر سنوات على الأقل، مما يفند كل الأكاذيب حول خلق مناصب الشغل، والتشغيل الذاتي وغيره من الأوهام التي يروج لها النظام المخزني.

وهي أيضا نتيجة لوضعية

التعليم الكارثية، حيث بعد 65 سنة على الاستقلال الشكلي مازال ثلث المغاربة أميين، و270 ألف من التلاميذ يغادرون الدراسة سنويا في اطار الهذر المدرسي، و70 في المائة من الخريجين عاطلون عن العمل. ولاشك أن هذا الوضع سيتفاقم مع السياسة التعليمية الطبقية الممارسة من طرف النظام والتي تستهدف خصوصية التعليم وفرض رسوم على التعليم العمومي.

وهذه الخصوصية تستهدف أيضا مجال الصحة والأداء في المستشفيات العمومية، في ظل إفلاس نظام التغطية الصحية للفقراء "وامهيد" وضعف منظومة التغطية الصحية "امو" وفساد القطاع الصحي جراء تفاقم الرشوة والمحسوبية وانعدام التجهيزات الطبية وقلة الأطر الطبية. ويعيش اغلب المسنين ما فوق 60 سنة وضعية الفقر والهشاشة حيث تظل معاشات من يتوفرون على معاش ضعيفة، ورغم ذلك، الدولة إعفاءها من الضريبة على الدخل.

### ج - على المستوى السياسي

لم تنتج سياسة النظام المخزني المبنية على الاستبداد السياسي والتحكم من خلال فبركة الأحزاب وتدجين أحزاب الحركة الوطنية والنقابات والتحكم في مخرجات الانتخابات غير المزيدي من العزوف عن المشاركة السياسية في الانتخابات، وفقدان الثقة في الوسائط السياسية والنقابية والسخط على النظام القائم.

وهذا الوضع يؤثر على تنامي الوعي الجماهيري الذي عبر عنه من خلال الحركات السياسية والاجتماعية في حركة 20 فبراير المجيدة سنة 2011، وحراك الريف وجرادة وزاكورة واطاط الحاج سنة 2018، وحركات قطاعات الصحة والتعليم وغيرها، وأصبح الشباب يعبر عن مطالبه في الملاعب الرياضية ومن خلال الأغاني والتفريعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يندرج بإمكانية الانفجار الاجتماعي في أية لحظة. ولم تعمل الحكومتان الرجعتان الأخيرتان إلا على تمرير ما عجزت عنه الحكومات السابقة من إجهاد على مكتسبات الطبقة العاملة والشغيلة والشعب المغربي بصفة عامة، من إجهادها على صندوق المقاصة ومكتسبات الشغيلة في التقاعد، وتشجيع الخصوصة في قطاعات التعليم والصحة، وتمرير قانون الإطار في التعليم والتوجه إلى تجريم الإضراب بعد فرض

الاقتطاع من اجر المضربين وتحرير الأسعار.

وتعيس الحكومة المخزنية على وقع الصراعات بين أطرافها حول من يتحمل مسؤولية هذه الأوضاع، حيث تولي أطرافها أنشطتها الأهم للحملة الانتخابية السابقة لأوانها، وتتحول إلى معارضة في حملاتها في نهاية الأسبوع. ورغم الخدمات الجليلة التي قدمتها، لجأ النظام إلى ما سماه حكومة كفاءات، في حين أنها وضعية اللاحكومة حيث يحكم النظام مباشرة، وما عليها إلا أجراء أو التنفيذ صاغرة، فالنظام يحكم عليها مباشرة وعمليا بدون وسائل. وستسود المقاربة الأمنية القمعية جل توجهاته لإحالة احتواء الوضع المنذر بالانفجار، حيث يتم التضييق على المعارضة الحقيقية، وقمع نشاط الحركات الاجتماعية أو المدونين والمغنين الشباب .

في ظل هذا الوضع يعمل النهج الديمقراطي على ترجمة قرارات مؤتمره الوطني الرابع، في ما يخص بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وبناء الجبهة الشعبية لمواجهة المخزن، وفي هذا الإطار بلور خطة تستهدف استقطاب العمال والكادحين وانخراطهم في النهج الديمقراطي، وحملة تحسيسية للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مؤتمره الخامس المزمع عقده في 17-18-19 يونيو المقبل، وتعكف اللجنة التحضيرية على التهيئ الأدبي والمادي لهذا الغرض .

أما الجبهة الشعبية، وأمام الصعوبات في تأسيسها بالأساس لربط أطراف فيدرالية اليسار الديمقراطي على اعتبار وجود خلافات سياسية، بلورت فكرة الجبهة الديمقراطية والجبهة الميدانية لإحالة تجاوز هذه الصعوبات.

واليوم يمكن القول انه استطاع بمعونة الشركاء بناء جبهة اجتماعية تنتظم فيها القوى السياسية الديمقراطية والحركة النقابية المناضلة، والحركة الحقوقية المناضلة، ومنظمات المجتمع المدني المناضل، وعقد يوم السبت 28 دجنبر 2019 الملتقى الأول حضره 40 تنظيما، وصدر عنه بيان تأسيسي ولجنة متابعة. وينخرط النهج الديمقراطي أيضا في إطار نفسه الوحدوي الطويل في مبادرة سياسية أو جبهة موسعة من خلال تمفصلها والتقاءها بالجبهة الاجتماعية .

# الشعب الفرنسي يواصل مواجهة مخطط ماكرون "لإصلاح التقاعد"

عزيز حمودان

لتحطيم مشروع ماكرون وتأطيرها لتلك النضالات وتنظيمها وتصلبها تدريجياً لتصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى قريبة من تغيير ميزان القوة لصالحها في مواجهة تعنت وغطرسة الرئيس النيوليبرالي وأصراره على التمرير ولو بالقوة لمشروعه ضداً على رفض ولفظ غالبية الشعب له مما أظهر للجميع إفلاس وأزمة "الديمقراطية النيابية" في حلتها النيوليبرالية الجديدة.

إن الحركة النقابية الفرنسية وهي تدخل اليوم في يومها 38 من الإضرابات غير المنقطعة والمستمرة منذ 5 دجنبر 2019، بينت للجميع طول نفس وتضحيات الطبقة العاملة في مواجهة أحد أعتى المخططات الخطيرة على مصالحها وعلى مصالح كل فئات الطبقات الشعبية والأجيال القادمة من المأجورين الفرنسيين. إن الانخراط الواسع للعمال في هذه الإضرابات القوية في مختلف القطاعات، سواء منها العامة أو الخاصة لتشمل حتى بعض المهن الليبرالية كالأطباء وغيرهم، وأيضاً مساهمتها في تنظيم المظاهرات المليونية التي تعم الشوارع (بلغت مليون و 700 ألف متظاهر يوم أمس الجمعة 9 يناير 2020..)

لخير دليل - لمن يريد أن يستفيد - بأن الطبقة العاملة بقوة حركتها النقابية وعزيمتها النضالية الفعالة في مواجهة الاستغلال الرأسمالي، لا تدافع فقط عن مربع مصالحها فحسب بل تسعى دوماً إلى تحقيق وسيادة الازدهار والتقدم الاجتماعي في المجتمع ككل. وهذا ما يجعل منها طبقة رائدة وقائدة لطموحات الإنسانية جمعاء للتخلص من النظام الرأسمالي البالي للسير قدماً نحو بناء مجتمعات خالية من الجشع والفرديانية تعم فيها قيم الأخوة والتضامن والعدالة الاجتماعية الحقيقية.

المعركة مستمرة بمطلب واضح ألا وهو ضرورة سحب الرئيس الفرنسي نسخته النيوليبرالية لما يسميه مشروع إصلاحه لمنظومة التقاعد. الطبقة العاملة الفرنسية وحركتها النقابية، بعد نجاح إضرابها 72 ساعة، تضرب موعداً آخر لمدة 72 ساعة أيضاً بداية الأسبوع المقبل... نستند جميعاً.

رغم تجنيد كل الوسائل المتاحة بيد الرئيس ماكرون وحكومته، من إعلام ودعاية و"خبراء"، لتضليل الرأي العام الفرنسي، فإن مشروعه النيوليبرالي وتصوره ل"الإصلاح" لم يقنع غالبية الشعب الفرنسي وفي مقدمته الطبقة العاملة. بل يمكن القول بأن ذلك التصور استطاع أن يخلق ضده معارضة واسعة وقوية لصفات مختلفة من الشغيلة ترى فيه أضراراً كثيرة وخسارات حتمية على حقها في التمتع بتقاعد يضمن لها

أنها أيضاً معركة اقتصادية ومالية بالنسبة للنظام الرأسمالي النيوليبرالي بزعامة الرئيس ماكرون. فمشروعه "لإصلاح" منظومة التقاعد يدخل ضمن سلسلة من أجهاز على القطاع العمومي والخدمات الاجتماعية التي كان يسديها في العديد من المجالات للمواطنات الفرنسيات والفرنسيين. وبالنظر لما تدخره صناديق معاشات التقاعد من أموال وما تدره الاقتطاعات الإجبارية



من أجور الشغيلة الفرنسية من تلك الأموال، يعمل الرئيس بجدية على خصوصتها وتضويتها، مقتدياً في ذلك بالنموذج الأمريكي، لأصدقائه من كبار الأغنياء المتريعين على عروش الأبنك والشركات الخاصة في ميدان التامين والمؤسسات المالية التي في حال نجاحه في تمرير مشروعه النيوليبرالي ل"إصلاح" التقاعد ستدر عليهم أرباحاً سريعة وأموال طائلة. هذا ما يتوخاه جوهر مشروعه من خلال العصف بالمنظومة الحالية المبنية على مبدأ التضامن بين أجيال المأجورين لتحويلها إلى منظومة فردية وأناية تعتمد على "التقاعد بالنقطة"..

من ضمن الإشكالات العويصة والسلبية التي تعترى مشروع الحكومة الفرنسية والتي تهز الرأي العام والمناهضين له بصفة عامة، هي التمديد للسن الممكن الذي يخول طلب الاستزادة من التقاعد والذي تعزم رفعه الحكومة إلى 64 سنة بدل سن ال 62 المطبق حالياً...

**المقاومة الشعبية لمشروع "إصلاح" التقاعد / ماكرون**

وإصلاحها وجرحها نحو الأعلى لتتلاءم مع عصرنا، فلماذا يتعنت ويصر الرئيس ماكرون على ضرورة قلب هذه المنظومة رأساً على عقب ولصالح أية طبقة؟

**جوهر مضمون مشروع ماكرون ل"إصلاح" منظومة التقاعد**

لتمرير مشروعه، وتحت حجج ديماغوجية تهدف إلى تجزئة العمال وخلق التنافسية الوهمية في صفوفهم وصرف نظرهم عن أهمية الوعي بوحدتهم المتجسدة في استغلالهم

بعد اتضاح معالم مخطط "إصلاح" التقاعد الفضفاض - آنذاك - الذي وعد الرئيس ماكرون الشعب الفرنسي إنجازاً خلال حملته الانتخابية، وخاصة بعد فشل الجولات التشاورية الماراطونية التي استغرقت ما يقرب السنتين، بين الحكومة والمركزيات النقابية وغيرها من الفاعلين الاجتماعيين، في التوصل إلى التوافق حول مشروع إصلاح جديد لمنظومة التقاعد، اجتاحت فرنسا منذ 5 دجنبر من السنة الماضية، موجة قوية من الإضرابات العمالية والمظاهرات الشعبية كعنوان عريض لصراع طبقي محتد وتوتر اجتماعي غير مسبوق حطم كل الأرقام القياسية السابقة من الإضرابات والاحتجاجات الشعبية في تاريخ مقاومة التراجعات المتتالية لمختلف الحكومات السابقة، بالنظر لصلابتها وطول نفسها زمنياً، تجاوزت إضرابات واحتجاجات ماي 1968 (38 يوماً إلى حد كتابة هذه الأسطر) التي خاضتها الطبقة العاملة ومعها عموم المأجورين من أجل الحفاظ على حقوقها ومكتسباتها في الاستفادة من مقابل الاقتطاعات التي أدتها من أجورها لضمان تقاعد يوفر كرامة المتقاعدين والاعتراف المادي تضامني على ما أسدته أجيال متعاقبة من العمال والمأجورين من مجهودات في خلق ثروات بلدهم وبناء ازدهار وتقدم وطنهم.

لفهم عمق الصراع الاجتماعي الدائرة رحاه اليوم حول منظومة التقاعد بفرنسا، لا بد من التطرق إلى جوهر ما يتضمنه مخطط رئيس الدولة وحكومته وأغليبيتهم البرلمانية من "مستجد" أو من "متغيرات" مقارنة مع المنظومة القائمة الجاري بها العمل وربط ذلك بالسياسة الطبقيّة العامة التي ينتهجونها منذ تقلدهم مفاتيح السلطة.

من جانب آخر، إذا كان غالبية المواطنين والمواطنات في مختلف المهن وقطاعات أنشطتهم الاقتصادية (استطلاعات الرأي العام والعديد من الدراسات تؤكد هذا التوجه...) والمركزيات النقابية والعديد من القوى السياسية والاجتماعية تعارض بشدة مشروع ماكرون وتعتبر منظومة التقاعد بفرنسا حالياً متقدمة ومن أجود المنظومات في العالم، مع الإقرار بضرورة تحسينها

# العاملات الزراعيات من حلم الترقى الاجتماعي إلى كابوس الضياع والتتكر المجتمعي والاستغلال الطبقي

سميرة الرايس

البلاستيكية خلال فصل الصيف، حيث تتحول تلك البيوت إلى أفران محرقة ونقضي بها ساعات متواصلة. وهنا يتم التمييز بيننا بشكل صادم من طرف "الشافات" (رؤساء العمل بالضاعت)، ولم أفهم هذا التمييز إلا بعد مدة.

فمقابل الحصول على عمل أقل تعباً ومشقة يكون هو الاستجابة للبرغبات الجنسية لهؤلاء "الشافات"، وكل من ترفض ذلك يكون مصيرها المزيد من الأعمال الشاقة أو الطرد من العمل.

وقد تحدثت شهادات أخرى عن حوادث تقع في الخفاء وعن حالات اغتصاب جماعي وحالات تحرشات جنسية لا حصر لها.

هذه الشهادات عن رحلة عذاب تعيشه بعض العاملات الزراعيات على مدار النهار والليل، وتعيشه كل العاملات الزراعيات من الخامسة صباحاً حتى السادسة مساءً عمر رحلة العمل المرهق في ضياعات فلاحية تفتقر أغلبها لوسائل حفظ الصحة والسلامة المهنية وتساق إليها العاملات كالحبوانات عبر وسائل نقل خطيرة على حياتهن وصحتهن، ليتقاضين أجوراً هزيلة دون احترام لقانون الشغل وأدنى شروط التعامل الانساني.

ويضاعف واقع الاستغلال والقهر والمهانة هذا التي تعيشه العاملات الزراعيات ما تعيشه المرأة المغربية من تكبيل وحيث وتمييز على مستوى التشريع ومن اضهاد وتمييز مجتمعي، ناتج عن سيادة العقلية الذكورية. وهي قتامة يجب في نظرنا العمل على فضحها دون خجل من أجل أن تتكاثف جهود كل المناضلات والمناضلين وكل الاطارات النقابية والنسائية والحقوقية والسياسية الديمقراطية ولكي تلتئم في جبهة موحدة لصد هذا الواقع المخزي الذي تجني من ورائه الباطرون المتوحشة مئات الملايين، وتكرسه بشكل متواطئ ومتعمد مختلف أجهزة الدولة قصد تيسير استغلال هذه الشريحة من اليد العاملة أقصى وأقصى أشكال الاستغلال، مع عدم الاعتراف لها بمساهماتها كقوة مجتمعية جديدة في عالم قروي تحكمه الدولة عمداً بتهميشه واقصائه على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، حتى لا ينهض بدوره المحوري الحاسم في صيرورة التغيير ببلادنا.

الاستغلاليات الفلاحية بسوس ماسة وغيرها من المناطق، وكثيراً ما تدفعهن ظروفهن البيئية إلى البحث عن سبل التخلص منها، مما يسقط العديد منهن في شرك ومخالب عصابات الدعارة والهجرة السرية، مما يضاعف من استغلالهن ومن مأسهين.

ونعرض هنا شهادات لبعض العاملات اللواتي راودهن حلم الهجرة هروباً من واقعهن المزري إلى سوس ماسة بحثاً عن العمل وأملًا في تغيير أوضاعهن الاجتماعية، قادمات من أسفي وبني ملال وخنيفرة والصويرة وقلعة السراغنة...

• تقول زينب من بني ملال: " جينا نصوروا طرف تالخبز ونعاونوا الواليدين، دارت بينا الأيام وما بقا عندنا وجه فين نرجعوا "

لقد كانت الهجرة مؤقتة فأصبحت نهائية خصوصاً لئساء أصبحن أمهات عازبات ووصل صدى دعارتهم القهرية إلى مساقط رؤوسهن.

• وتحكي فاطمة عن ظروف عملها والدموع في عينيها: " وجدت عملاً في البداية في إحدى الضياعات، ونظراً لتحافة جسدي كلفت إلى جانب عاملات أخريات برش مواد كيميائية سببت لي مرضاً مزمناً (الضيقة). وزاد من ذلك ظروف السكن التي هي عبارة عن كوخ من القش والطين بسقف بلاستيكي ياويينا نحن أربع نساء أو أكثر. فتفاقت بذلك وضعيتي الصحية بسبب رائحة الكبريت والمواد الكيميائية الأخرى وغياب التهوية وضيق المساحة المخصصة لنومنا.

• وتواصل عتيقة: " نستيقظ في الصباح الباكر ونتجه جماعات، نحن القادمات من أماكن متعددة من المغرب، خاصة من نواحي خنيفرة وبني ملال والماس و الصويرة والراشدية. كنا جماعة من النساء نتجه إلى الموقف المخصصة لنقلنا للضياعات.

وتحكي النساء عن حوادث سير متعددة ومميتة وقعت في المنطقة بسبب هذه الشاحنات من دون أن تحرك السلطات أي ساكن، ناهيك عن التحرشات الجنسية داخلها بسبب التكديس والنقل داخلها كما تنقل الأغنام إلى السوق.

أما الأعمال الأكثر مشقة فهي تلك التي تقودنا للعمل في البيوت

إنجاز البطاقة الوطنية وتواطؤ أجهزة التفتيش الشغلية والتابعة للضمان الاجتماعي من جهة، وغياب وسائل العمل بالنسبة للمفتشين النزهاء وضعف الاجراءات القانونية الجزرية من جهة أخرى، مما يجعلهم عاجزين تماماً أمام واقع الخروقات الفظيعة والشركات الفلاحية.

وعند الحديث عن العاملات والعمال الزراعيين لا بد من التمييز الضروري عند تناول الأوضاع القانونية للعاملات الزراعيات. فبالرغم من تشغيلهن بشكل كثيف في الأنشطة



الزراعية، فإن أغلبهن لا يتوفرن على ما يثبت علاقتهن الشغلية، فيتم حرمانهن من بطاقة الشغل وبطاقة الأداء ولا يتم التصريح بهن لدى الضمان الاجتماعي ويتم حرمانهن من العطلة السنوية ومن علاوة الأقدمية ومن كل السبل التي من شأنها إثبات العلاقة الشغلية أو قد تؤدي إلى استقرارهن في العمل. مما يحرمهن من الحقوق الخاصة فلا تستفيد بذلك أغلبهن من عطلة الأمومة ولا من ساعات الرضاعة وفقاً لما تنص عليه مدونة الشغل.

وفضلاً عن هذا كله، تقوم العاملات الزراعيات بمختلف أعمارهن (طفلات وراشديات ومسنات) في أغلب الأوقات بإنجاز أعمال شاقة وخطيرة لا تناسب بنياتهن الجسمانية، من حمل للأثقال ومن سقي يدوي ورش للمبيدات في غياب وسائل الوقاية... وغيرها.

موازة لهذا الواقع المرير حول شروط العمل الذي تمت الإشارة إليه أعلاه، تتكدس العاملات الزراعيات وعائلاتهن في قري قصديرية وبلاستيكية بجانب

يعتبر تمييزاً قانونياً يपाल الحد الأدنى للأجور كذلك الذي يقل ب 32.87 في المائة عن نظيره في قطاع الصناعة والخدمات (60.63) درهم في الفلاحة مقابل 93.50 درهم في الصناعة) وفي الواقع فإن أغلب العاملات الزراعيات يتقاضين حوالي 50 درهم هي اليوم. وهو ما يكشف تعامل الدولة والباطرون مع الطبقة العاملة الزراعية ويفضح ادعاءات الحكومة حول احترامها للمواثيق الدولية لحقوق الانسان وللحقوق الشغلية ويعاكس أبسط شروط الانصاف التي أقرتها البشرية.

تعمل العاملات الزراعيات لمدة

واقعة بنيس يصرخ بحقائق مريرة عن أسرار وحياتة مدن الهجرة من الداخل وإلى الخارج، أنتجت مراكز وجماعات ممسوخة الهوية، بقيم خاصة وحياتة تفرز تناقضات وأوضاعاً مقلقة في استفحال مضطرد على مدار السنين.

يتقاسمن ورفاقهن العمال جزء كبيراً من معاناة واقع الاستغلال الطبقي والتمييز القانوني، لكنهن يتجرعن لوحدهن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي والجنسي. ويتم الضرب عرض الحائط بما خصتهن به وبما ميزتهن به إيجابياً الاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجر ومنع التمييز بسبب الجنس وبسبب الحمل والأمومة، سواء عندما يشتغلن ببلادهن أو عندما يتوجهن للعمل بالخارج وخاصة في الضياعات الاسبانية.

سوف نتطرق في هذا المقال لأوضاع العاملات الزراعيات بشتوكة أيت باها وخاصة بخميس أيت عميرة الموسومة بالعديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والخروقات القانونية، واقع يمكن تعميمه دون تحفظ على أوضاع العاملات الزراعيات أينما تواجدن ببلادنا بشكل عام.

صور الفقر والحرمان علامات بارزة لواقع يسترخص آدمية عاملاتنا الزراعيات عبر القهر الجسدي في ظروف عمل صعبة جداً دون حماية اجتماعية وبدون تحديد لساعات العمل اليومية كما لو أننا لازلنا نعيش نهايات القرن التاسع عشر، هذا فضلاً عن أن التمييز في عدد ساعات العمل اليومية ما بين الفلاحة والقطاعات الانتاجية الأخرى

تزيد عن عشر ساعات في اليوم في ظروف مناخية قاسية في البيوت المغطاة مع استعمال المبيدات ودون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية. كما يشتغلن بالحقول في ظروف مناخية قاسية (تحت الشمس المحرقة وفي مختلف أحوال الطقس) تسبب للعديد منهن حوادث شغل وأمراضاً مهنية خطيرة.

وتنضاف إلى انعدام الشروط الصحية غياب الحماية الاجتماعية. فأغلب النساء العاملات بالزراعة لا يتم التصريح بهن لدى الضمان الاجتماعي (من بين مليون عامل وعاملة زراعية لا يتم التصريح سوى ب 5 في المائة) ويحرمهن بذلك من حقهن في التقاعد ومن خدمات مدونة التغطية الصحية بالرغم من كونها إجبارية على المستوى القانوني، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها ضعف التنقيب وتدني الوعي بأهمية التنظيم النقابي وجدواه واعتماد الباطرون الزراعية على تشغيل الطفلات اللواتي لم يبلغن سن

تزيد عن عشر ساعات في اليوم في ظروف مناخية قاسية في البيوت المغطاة مع استعمال المبيدات ودون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية. كما يشتغلن بالحقول في ظروف مناخية قاسية (تحت الشمس المحرقة وفي مختلف أحوال الطقس) تسبب للعديد منهن حوادث شغل وأمراضاً مهنية خطيرة.

تزيد عن عشر ساعات في اليوم في ظروف مناخية قاسية في البيوت المغطاة مع استعمال المبيدات ودون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية. كما يشتغلن بالحقول في ظروف مناخية قاسية (تحت الشمس المحرقة وفي مختلف أحوال الطقس) تسبب للعديد منهن حوادث شغل وأمراضاً مهنية خطيرة.

تزيد عن عشر ساعات في اليوم في ظروف مناخية قاسية في البيوت المغطاة مع استعمال المبيدات ودون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية. كما يشتغلن بالحقول في ظروف مناخية قاسية (تحت الشمس المحرقة وفي مختلف أحوال الطقس) تسبب للعديد منهن حوادث شغل وأمراضاً مهنية خطيرة.

تزيد عن عشر ساعات في اليوم في ظروف مناخية قاسية في البيوت المغطاة مع استعمال المبيدات ودون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية. كما يشتغلن بالحقول في ظروف مناخية قاسية (تحت الشمس المحرقة وفي مختلف أحوال الطقس) تسبب للعديد منهن حوادث شغل وأمراضاً مهنية خطيرة.

## الثقافة والتغيير

### الوضع الطبقي للمثقف وعلاقته بالسلطة : المثقفون كشريحة من البرجوازية الصغيرة (2)

حسن ايت عمر

يعتبر "نيكوس بولانتزاس" من أكثر الماركسيين المدافعين عن اتجاه كون المثقفين يمثلون برجوازية صغيرة، ويدافع عن موقفه بكون المثقفين لا يمكن أن يكونوا جزء من الطبقة العاملة، لأن المثقفين رغم كونهم "عمالا" إلا أنهم عمال غير منتجين ولا يشتركون في العمل اليدوي، حيث أن التقسيم بين العمل الذهني ونظيري اليدوي، يمثل العلاقة الأساسية للبعد الأيديولوجي، أي التبعية في المجتمع الرأسمالي، بتعبير أدق : العمل اليدوي يكون خاضعا للعمل الذهني على المستوى الأيديولوجي، ففي الفكر الماركسي يتم تحديد الانتماء الطبقي بناء على البعدين الاقتصادي و الأيديولوجي.

إذن العمال الذهنيون يسيطرون على العمال اليدويين أيديولوجيا، ومنها يخلص الى كون المثقفين يقعون خارج نطاق الطبقة العاملة.

من بين الانتقادات الموجهة إلى هذا التصور، نجد "رايت" الذي يقول: "أنه لا يكفي مجرد القيام بعمل ذهني للسيطرة على الطبقة العاملة حتى على المستوى الأيديولوجي، ولكنه من الضروري أيضا احتلال مركز مسيطر داخل نطاق الأدوات الأيديولوجية (التعليم، الإعلام، الحزب، النقابة، الجمعية...)، فالعامل الذهني مثل السكرتير و الذي يفتقد إلى أية سيطرة على عملية الإنتاج الأيديولوجي لا يسيطر بالتالي على الطبقة العاملة أيديولوجيا.

فرغم اتفاق "رايت" مع المفهوم الذي أعطاه "بولانتزاس" للبرجوازية الصغيرة التقليدية، إلا أنه يخالفه الرأي في مفهومه للبرجوازية الصغيرة الجديدة، فهذه الأخيرة تحركها دوافع ومصالح مختلفة، وممكن اختلافها في المهارات والخبرات والمواقع في توزيع العمل. فهذه المجموعات غير متجانسة من منظور الوعي الطبقي وصراع الطبقات و تشكيلها.

اقترح "رايت" تصورا بديلا يتمحور حول ثلاث طبقات اجتماعية (البرجوازية الرأسمالية، البرجوازية الصغرى، البروليتاريا)، أما عن العلاقة بين هذه الطبقات فلا يمكن أن تتقاطع كما تتقاطع أضلاع المثلث، بل تفصل زوايا تلاقيها فئات أو مجموعات أخرى من أصناف العاملين من أمثال الشركات ومسيرها، وصغار أرباب الأعمال والمستقلين في كسب عيشهم.

إن مهام المنتمين إلى هذه الفئات (العمال الذهنيون) تجمع بين مظاهر تربط البعض بالبرجوازية الصغيرة - كصغار أرباب الأعمال - وتربط الباقي إما بالبروليتاريا أو الطبقة الوسطى، وهذا ما يفسر وضعهم المتأرجح يضعون قدما في طبقة وقدا في أخرى.

## سنة سعيدة

محمد رحو

سباط من العصور الغابرة	سنة سعيدة!	أنا الموقع أسفله
على جسم قرية معاصرة	نمد يدا للحب والرجاء	بمناسبة السنة الجديدة
ولكنني سأقول:	فينسفون الفضاء	أحب أن أقول لكم:
سنة سعيدة!	ولكنني سأقول:	سنة سعيدة!
ستمتد لائحة العاطلين	سنة سعيدة!	***
وتنهذ صروح الجالين	سيمحو الليل المتناسل أنجمه	الريح تخنق الشمعة الأولى
ولكنني سأقول:	و يصفق الخفاش للعتمة	والليل يمتد نفقا طويلا
سنة سعيدة!	ولكنني سأقول:	ولكنني سأقول:
ستفيض أرصدة تجار السلاح	سنة سعيدة!	سنة سعيدة!
وتفيض قلوب الشعوب بالجراح	نحلم بوردة أريجها / الخلاص	العهر يتناسل كالفطر
ولكنني سأقول:	فيطلقون على الحلم الرصاص	والقهر وما أدراك ما القهر
سنة سعيدة!	ولكنني سأقول:	ولكنني سأقول:
نتيه في المدن المخيفة	سنة سعيدة!	سنة سعيدة!
جرحا يواصل نزيهه	«أحباب لنا» تزوجوا منحدرات	سيهدر «الرخاء» عبر الإذاعة
ولكنني سأقول:	الوهم	و تشوينا حرائق البضاعة
سنة سعيدة!	وظلقوا الرؤيا/الإنسان	ولكنني سأقول:
نتيه في قفار الوقت	أحباب لنا ما زالت تحضر في	سنة سعيدة!
فنتتهي واحة الموت	جرحهم	يغرقون الوقت في الزيف والألوان
ولكنني سأقول:	شوكة القضبان	يخلعون وجه الذئب
سنة سعيدة!	ولكنني سأقول:	و يلبسون قناع الإنسان
***	سنة سعيدة!	ولكنني سأقول:
أنا الموقع أسفله	نبارك حجرا يضيء ليل فلسطين	سنة سعيدة!
بمناسبة السنة الجديدة	ويباركون رأسا ينبته التنين	يطردون العاشق، يوصدون الأبواب
أخشى أن أقول لكم:	ولكنني سأقول:	ويكربون من دم الشهيد الأنخاب
سنة سعيدة!	سنة سعيدة!	ولكنني سأقول:

## يوميات عامل زراعي

اسمي عبد الله أو الشيخ

من مواليد بني عبد الله بركين

ولدت في يوم خريفي تزامن وتساقط الثلوج وانقطاع الطريق عن البلدة المحاصرة بين فجين عميقين محاصر بقمطين من اعلى القمم بالمغرب قمة بويبلان وقمة بوناصر كبرت في وسط مفقر كتب عليه الحصار الطبيعي والبشري عشت على ما تجود به الأرض من بقل وزرع وضرع غداؤنا بسيط وعشاؤنا لا يتغير بلبولة شعير اودرة نعتد على النشاي والسكر كمادة اساسية في التغذية ولجت المدرسة في السادس عشر من شهر شتنبر من سنة 1976

وجلابيهم الصوفية الخشنة هنا يبدأ سؤالي وستتغير افكاري لأطرح سؤالاً لم أجد له جواب حينها لماذا لم نستفد في عمق الجبل من تلك الخيرات التي تقدم لأهل الحاضرة السننا من نفس البلد ونحمل نفس الجنسية؟؟؟

كبرت وانقطعت عن الدراسة وبدأت البحث عن العمل نعم سأركب الحافلة متوجها الى ضيعات الاستغلاليين ومن هنا ستبدأ القصة فانتظروني.....يوميات عامل زراعي.....

هد الله السامي....عامل زراعي مطرود ومحاصر بسبب انتمائه النقابي...••

حصلت على الشهادة الابتدائية سنة 1983 بعد جهد جهيد سأنتقل الى الحاضرة لمتابعة دراستي في ظروف جد قاسية ستقلنا الشاحنة لمسافة مائة وخمسون كلم وستقطعها في اكثر من ست ساعات لتصل بي اخيرا الى حيث سأتابع دراستي إنها بداية حياة جديدة وتفصيل ستجعلني اعرف أنني كنت في عالم مختلف تماما عن العالم الجديد الذي سأواجه مشاكله لوحدي ودون مساعدة الأم او الإخوة عالم تغير فيه كل شيء من النوم الى وجبات الأكل الى الفصل ثم الأصدقاء اصداق جدد يلبسون احسن الثياب وأجود الأحذية عكس رفاقي القدامى بأسمالهم الرثة



## ع الغني ايوب فلاح مثقف عصامي من جماعة لهري، لعب دورا مهما في حراك قبائل لهري- بوكركور، تاجموت و بووزال للدفاع عن اراضي الفلاحين الصغار في مواجهة شراسة و شرهة ادارة المياه و الغابات لفرادين الفقراء و قطعهم الارضية باسم حماية الملك الغابوي الذي سيعرف مصيرا اشبه بما يحضر للأراضي السلالية.

1 - **انهيتم قبل مدة عملية الحرث، هل لك ان تحدثنا عن مشاكلها، خصوصا وأن كل اراضيكم بالمنطقة بورية موجهة لزراعة الحبوب، وإن يحرث الفلاح الصغير هلا؟**

الفلاح الفقير يستثمر و يمول عملية الحرث بمصاريف باهضة تبدأ من عملية قلب التربة بالجرار و حرثها، فهو يؤدي من قوت صغاره الزيادات الصاروخية في اثمته المحروقات مسمنا بذلك ثروات المتحكمين في سوق الطاقة بالبلد، و بعد ذلك يقتني البذور المختارة من الدولة بثمن مكلف يصل الى 370 درهم للقنطار الواحد، اسماء البذور كثيرة و القاسم المشترك بينها هو انها انهدت البذور المحلية للأبد و مردوديتها ضعيفة جدا لأنها تحتاج تساقطات مطرية مهمة في شهور اصبحت درجة الحرارة فيها مشابهة لدرجة حرارة فصل الصيف، اضافة للأسمدة التي يتم تسويقها والتي لا تقدم أي اضافة للمنتوج فتربيتها لا تلائم طبيعة تربتنا ونحن لا نملك ما به نستطيع القيام بتحليل للتربة لمعرفة طبيعة الاسمدة التي تحتاجها وحتى على فرض قيامنا بهذه التحاليل فالسوق المحلي يعرف نوعين او ثلاثة من الاسمدة فقط، ونحن نختار الارخص منها فقط، الدولة لا تقدم لنا أي مساعدة او تسهيلات بهذا الخصوص ولا تعيننا حتى بالكلام أعني الاستشارات فماذا نستفيد من كل هؤلاء المهندسين الفلاحيين والتقنيين الذين نصرّف أموالا مهمة في تكوينهم بأموالنا؟ اننا ننفق عليهم من اجل البعض فقط، و بعد ذلك الاملاح و الادوية لمعالجة الأعشاب الطفيلية و عملية الحصاد بمصاريفها التي تضيف نفقات و مصاريف جديدة فالطرق غير مناسبة لتنقل الحصادات لقرانا و اراضيها غير مستصلحة بالكامل لضعف ذات اليد، الأمر الذي يجعل هذه المحطة الأخيرة في الموسم الفلاحي أكثر انهاكا و أشد تفقيرا لنا، لنفاجأ ختاماً بتحديد الدولة مبلغ اقتناء الحبوب من

الفلاح ب 200 درهم أو 230 على ابعد تقدير...

انهم يدفعوننا بأحديتهم لحافة الهاوية بطريقة مهينة، اننا نبيع القنطار الذي قد يكلفنا انتاجه ازيد من 300 درهم بخسارة 100 درهم، تخيل معي أننا سنعيد اقتناء مادة النخالة لرؤوس اغنامنا ب 300 درهم للقنطار وأكثر، اكثر مما بعنا به القنطار الواحد من القمح، زيادة على مصاريف نقلها و فوائده تأجيل تأدية ثمنها في انتظار عيد الأضحى، ان الفلاح الصغير يكسح من أجل راحة كبار الفلاحين و اصحاب المطاحن و الدولة، انهم يعاملوننا كأعداء حقيقيين يستنزفوننا حتى الموت ...

انهم يدفعوننا لترك هذا النمط من الزراعة المعاشية التي حمت المغاربة سينا طويلا من الجوع، وكان المغاربة ليسوا في حاجة للحبوب وهم يستوردونها بملايين القناطير حاليا، فلماذا يتخلون عن الفلاح الصغير وهو الذي ظل يطعم المغاربة و يضمن امنهم الغذائي و يحمي الاقتصاد الوطني موفرا كل حاجيات المغاربة من قمح و حليب و سكر؟ ان وزارة الفلاحة لا تفعل شيئا آخر اكثر من مسايرة و دعم الفلاحين الكبار بالبلد، و مثل هؤلاء يضعون سياساتهم و مخططاتهم ...

2 - **هل تريد أن تقول بانكم لم تستفيدوا شيئا من المخطط الأخضر؟**

برنامج المخطط الأخضر أو المغرب الأخضر كما يقولون، استفاد منه الفلاحون الكبار و اصحاب الضيعات الكيلومترية الموجهة للتصدير، الفلاحة العصرية و اربابها هم المستفيدون من كل هذه المخططات التي يسوقونها بداية باسم الفلاح الصغير و النهوض بأوضاعه، انهم يستعملون اسمنا في الياقات الاشهارية فقط أما في الحقيقة فهم المستفيد الوحيد من كل تلك الأموال الموجهة لهذا المخطط، انهم يدعمون الاراضي التي تساوي مساحتها 5 هكتارات بنسبة 100 في المائة في نظام التقيط ولكن

يشترطون عليك مسبقا توفير البئر الأمر الذي يستوجب ازيد من 40.000 درهم، ان مبالغ كهذه لا نستطيع توفيرها، خذ بعين الاعتبار ان قطعنا الارضية مشتتة، فدادينا لا تصل مساحتها لخمسة هكتارات، فخمسة هكتارات متصلة فائضة عن الحاجة يمكن توجيهها لاستثمار يتطلب منا انتظار اعوام للحصول على فوائده، فماذا سننقل في انتظار مرور هذه السنوات؟ وماذا سننقل على هذه الزراعة؟ وحتى الفدادين المتصلة فنحن نتخذها مسكنا و نجزئها لأربعة اقسام، قسم للشعير و قسم للقمح و قسم لحرثه في السنة الموالية و قسم للرعوي، الى أين سأرحل اذا خصصت الهكتارات الخمس لأشجار الزيتون مثلا لسنوات قد تزيد عن الثمانية للحصول على أول غلة؟

خذ دائما مثال غرس اشجار الزيتون، فهو في بعض المناطق من الجماعة المجاورة لنا يأتي اسحاق يفوت لمقاولات بدفتر تحملات يشترط عليها الاعتناء بالمغروسات لسنتين متواليتين مستفيدة من اعانات مهمة لا علاقة لها بالتزاماتها على ارض الواقع، لا سقي ولا رعاية ولا مراقبة ولا تتبع، انهم لا يفكرون اطلاقا من أجلنا و كأنهم يريدون ان نتلهى بالزيتون في انتظار انتهاء حفلة ازدراد مال المخطط الأخضر، وهذا ما تكشفه الارقام الرسمية حيث ان انتاج المغرب من الزيتون سنة 2004 هو قرابة 1 مليون طن و في سنة 2019 بالكاد وصلنا لمعدل 1.2 مليون طن، ارقام تقول الشيء الكثير ولكنهم لا ينجحون لها حقا، انه مخطط أخضر لكبار الفلاحين ولكنه أصفر بالنسبة للفلاحين الصغار و لكل المغاربة ...

3 - **ومع ذلك وللانصاف، هناك نقط نور لا يمكننا تجاهلها وهي المتعلقة بدعم اصناف مواشي و قطعان الفلاحين الصغار؟**

بالفعل هناك برامج و قرارات تتخذها الوزارة الوصية على القطاع من أجل برنامج دعم الأعلاف، الا انه على ارض الواقع فالكسب

الفقير لا يستفيد نهائيا من هذا البرنامج و سأحدد لك بالتدقيق مكنم الداء : الوزارة الوصية تعلن انها تدعم الشعير المستورد لفائدة الفلاحين الفقراء الا ان ما يقع شيء آخر، فعدد رؤوس اغنام الكسب الصغير و الفلاح الفقير محدودة وهم يحصرون عدد الكيلوغرامات التي سيستفيد منها كل رأس غنم، و حين يتقدم للاستفادة يطلب منه لائحة مستفيدين في حدود 12 طن على الأقل، فكيف يمكن لكسب يتوفر على قطع من 20 رأس من الغنم أو حتى 100 مثلا ان يوفر لائحة ل 12 طن الأمر الذي يجعله ينسحب من هذا المقلب تاركا الساحة للمضارين و اصحاب الشكارة ليعيد اقتناء الشعير من السماسرة بزيادة تفوق 50 درهم في القنطار.

4 - **الاتحاح لكم فرس مناقشة مثل هذه المشاكل مع المسؤولين على القطاع؟**

الفضاء الوحيد الذي نطرح فيه مثل هذه المشاكل هو الغرفة الفلاحية، وهي غرف لا يميزها عن المجالس المحلية و الجهوية و الانتخبات التشريعية الا تاريخ الاقتراع، احيانا تستضيف مسؤولين من وزارة الفلاحة، و هؤلاء يتجنبون تقديم اجوبة عن اسئلتنا و انتظاراتنا أو التفكير الجماعي معنا في حلول، و حين يرتفع الغضب في قاعات الاجتماع لتوالي الوعود التي تبقى معلقة بلا حلول، فانهم ينهون الاجتماع و يعودون من حيث

**برنامج المخطط الأخضر أو المغرب الأخضر كما يقولون، استفاد منه الفلاحون الكبار و اصحاب الضيعات الكيلومترية الموجهة للتصدير**

جاؤوا، انها غرف لا يعول عليها لدعم الفلاح ولا النهوض بأوضاعه.

5 - **ماهي في نظرك مداخل اعادة النظر في هذا الوضع الأساوي الذي يعيشه الفلاح الصغير؟**

اولا يجب ربط المسؤولية بالحاسبة، فبالاضافة الى التلاعب بأموال المخطط بطرق مختلفة أضحت معروفة للجميع و كل سكان خنيفرة يتذكرون جيدا تفاصيل اعتقال مسؤول بوزارة الفلاحة و مقاول و مدير اقليمي للفلاحة بهذا الخصوص، هناك أموال مهمة و جهت للنهوض بأوضاع كبار الملاكين الذين عمدوا الى مباشرة مجموعة من الطرق الاحتياالية للاستفادة من اموال البرنامج، وهم لا يقدمون ولو درهما واحدا لفائدة الدولة، هذه الاموال ينبغي استرجاعها و اعادة توجيهها للفلاحين الصغار، كما ينبغي على الفلاحين تأسيس نقابات للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، و تأسيس حزبهم للدفاع عن مصالحهم، يجب على كل الكادحين ان يدافعوا عن أنفسهم و يكفوا عن اعتبارهم مجرد أصوات انتخابية تتلاعب بها احزاب باتت ترشح الأكثر فسادا و قدرة على خرق القانون، تخيل معي ان الناس في القرية اصبحوا ينتقون مرشحيهم على أساس من منهم اكثر قدرة على التأثير في قرارات و احكام المحكمة و الشرطة و الدرك، و هؤلاء المرشحون ايضا يتقدمون للقري بشعار: "اللي عندوشي مشكل فالبحكمة أولا عند الدرك او المياه و الغابات او الدرك أنا نفكو ليه"، نريد دولة قانون و ليس دولة عصابات، صحيح ان الناس في القرية تعيش الفقر و الحاجة و الرعب من المخزن، ولكنها ينبغي ان تعرف ان الأعمار بيد الله، فمماذا ينبغي ان نخاف؟ هل ينبغي ان نخاف لأنهم سيصادرون ارزاقنا؟ لقد صادروها فما تبقى لنا شيئا يكفي لدفتنا بكرامة، و هل نخاف من قتلهم لنا؟ اني اتساءل مع نفسي هل هذه الحياة تستحق ان تعاش بهذه الطريقة المهينة التي جعلونا نتنفس بها ...

## من وحي الأحداث

### الرد النضالي الجماهيري يتوسع

التيبي الحبيب

الديالكتيك المادي يعلمنا بأن لكل ظاهرة وجهين متناقضين. وعند التحليل الملموس للظاهرة نستطيع التعرف على الوجهين وكيف يتفاعلان وفي أي وجهة يصب كل واحد منهما. وسعت الدولة البوليسية من حملتها تجاه المناضلين ومستعملي وسائل التواصل الاجتماعي وزجت بالعشرات منهم في الاعتقال والمحاكمات. حملة تهدف الى بث الرعب وإسكات المواطنين والمواطنات وقمع جرأة التفكير والتعبير. لم تعد الدولة البوليسية تعنى بسمعة المغرب وانكشاف حقيقة ديمقراطية الواجهة. لم يعد يهمها الرأي العام الدولي لأنها مسنودة من الانظمة اليمينية في أوروبا وأمريكا. وهي نفسها تنكل بالمتحجين والمعارضين في بلدانها وتنظم الانقلابات على الانظمة المعارضة والتقدمية عبر العالم. هكذا تعتقد الدولة البوليسية عندنا ان يدها اصبحت مطلوقة ولن يهب رأي عام دولي لحسابتها او وقف الدعم والتمويل عن مشاريعها. تعتقد انها بتصعيد القمع ستوقف أي انفجار شعبي والذي بات الكثير من المتابعين والمهتمين يترقبونه ويعتبرونه وشيك الوقوع.

لكن الرد جاء سريعا متمثلا في تواصل الاحتجاج، وتطور اشكال التعبير المعارضة والمنددة وابتكار اساليب جديدة، في فن الراب وفي ميادين كرة القدم تنافس فيها التراس نوادي الفرق الرياضية وفي الوسائط الاجتماعية. وكلما تم استهداف أحد الشباب المدونين او الصحافيين او المناضلين الحقوقيين او النقابيين او السياسيين كلما انطلقت حملة التضامن، وتشكلت الجمعيات والتنسيقيات المختلفة المكونات والتوجهات...

الوجه الايجابي لهذه الحملة البوليسية الشعواء هو انتقال موجة تنظيم رد الفعل والمقاومة الجماعية الى مناطق الهامش. لم تعد هذه القضية محصورة على المركز بل انتشرت الى جميع المناطق ويرافقها وعي قوي بالتضامن. فإذا كان القمع يصدر ويتم توجيهه انطلاقا من مركز، فإن التضامن ومواجهة الاعتداء على الحق في التعبير والرأي والتنظيم من اجل الدفاع عن المكتسبات يتطلب بدوره وجود التنظيم الذي يسمح بلم شمل الحركة النضالية ويجمع كل المبادرات المنفرقة والمشتتة حتى تتحول الى قوة ذات تأثير تفرض على الدولة البوليسية التراجع عن بطشها والانفراد هنا او هناك بمناضلين تعتبرهم معزولين يسهل قمعهم لإعطاء المثال بحالتهم للبقية من الساخطين والناقمين. ومن مظاهر القوة وعوامل توحيد هذه الحركات الاحتجاجية ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وكل اشكال التنسيق والتحالفات ضمن جبهة عريضة.

## عائلات المعتقلين السياسيين بالحسيمة تستقبل وفدا هولنديا

الهولندية حول معتقلي الحراك... لقد قاموا بزيارة الحسيمة في 23 يوليوز 2017 لمدة 3 ايام. زيارتهم تندرج في اطار الاطلاع عن كثب على تطورات الاوضاع بالمنطقة بعد 3 سنوات من انطلاق الحراك، وتحريك المياه الراكدة في هذا الجانب وخاصة على المستوى الدبلوماسي. يريدون التعبير عن تضامنهم والتواصل مع القوى التقدمية والحقوقية المغربية من اجل تشكيل جبهة مشتركة لفرض اطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن الريف. وهم يعرفون ان عدد طالبي اللجوء من المغرب سنة 2019 بلغ 1000 طلب. وكان الوفد يتكون من: السيدة Lilian Marijnissen.



## إرهاب الدولة وثقافة الإعدام والاختيالات

رزكار عقراوي

النظام الإيراني نظاما ديكتاتوريا دينيا قوروسطيا مستبدا كان له دور سلبي في المنطقة وفي العراق، ومليشياته المسلحة كان لها دور كبير في ارتكاب جرائم بشعة ضد النضال السلمي للشعب العراقي. إن اغتيال سليمان حسب رزكار ستكون له عواقب سلبية على النضال السلمي للمظاهرين ومطالبهم المشروعة، لأن حالة اشتداد النزاعات والصراعات المسلحة ستعطي "الشرعية" للأجهزة القمعية في العراق وإيران لارتكاب الجرائم والقمع ضد النضالات السلمية القائمة هناك. ويختم رزكار ودواعي إدانته للاغتيال باعتبار اليساريين والتقدميين المناضلين من اجل دولة علمانية مدنية تقدمية تضمن حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئ والتصرف لا يمكن أن يروجوا لثقافة الإعدام والاختيالات والتدخل العسكري.

الكرهية والعنف والانتقام والثأر ودلالة واضحة على فشل العدالة وليس هلى تحقيقها. ويعزز عقراوي موقفه بالعودة إلى المواثيق الدولية التي تنص على عدم أحقية الدول الاستعمال غير الشرعي للقوة والعنف والاختيالات لتحقيق أهداف سياسية، ولا بد من إدانة إرهاب الدولة مهما كانت ذرائعه. ويتنقد رزكار المدافعين عن الاغتيال بإبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية المدعم للأنظمة الرجعية والعنصرية في العالم ومناهضتها للشعوب المضطهدة وللقيم الإنسانية والتحررية، ودورها السلبي على المنطقة وعلى العراق منذ 2003 الذي يمثل سبب كل المآسي التي يمر منها الشعب العراقي، ومن مظاهر هذه الدور عملية الاغتيال الأخيرة التي ستزيد هذه المآسي. وفي نفس الوقت يؤكد المناضل اليساري أنه يعتبر

توصلت الجريدة من المناضل اليساري رزكار عقراوي بمقالة حول موقفه من اغتيال الجنيرال الإيراني قاسم سليمان، في هذه المقالة يرد المناضل اليساري على بعض منتقديه من إدانته لهذا الاغتيال. ونظرا لضيق مجال النشر في عدد الجريدة هذا، سنقتصر على مقتطفات من هذا المقال، وسنركز أساسا على الدواعي التي يوردها رزكار عقراوي حول موقفه. وهكذا ينطلق في دعم موقفه من مناهضته المبدئية للإعدام والإعدام التعسفي خارج القضاء بما فيها الاغتيالات وذلك بالنسبة لجميع البشر مهما اختلفت توجهاتهم، واعتبار الحق في الحياة مقدسا للجميع. ومن دواعي هذه المناهضة الأثر الذي تخلفه عقوبة الإعدام وأعمال الاغتيالات التي تقوم بها الدول، حيث تنشر ثقافة لا إنسانية في المجتمع وتعممها مما سيعزز روح